شهرية الشرق الأوسط
(٦)

دور مؤسسة القمة العربية ومستقبلها

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها
مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى
عمان – ٢٠٠٨

كافة الحقوق محفوظة
لمركز دراسات الشرق الأوسط

تطلب منشوراتنا من
مركز دراسات الشرق الأوسط
هاتف ٤٦١٣٤٥١– فاكس ٤٦١٣٤٥٢
ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمان (١١١١٨) الأردن
E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO
HTTP://WWW.MESC.COM.JO

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

دور مؤسسة القمة العربية ومستقبلها

تحرير

علي محافظة

المشاركون

أحمد سعيد نوفل — **أحمد الشناق**

جواد الحمد — **خالد عبيدات**

عبد الهادي الفلاحات — **عزام الهنيدي**

موسى الحديد

شهرية الشرق الأوسط ٦

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٨/٥/١٦١٣)

المحتويات

	الصفحة
التقديم	٧
المقدمة	٩
الفصل الأول: وقائع النقاش	١٧
المحور الأول: دورية القمة: توجهات وتحديات	١٩
المحور الثاني: فرص تطوير مؤسسة القمة ودور القوى السياسية والاجتماعية	٤٣
الفصل الثاني: تحليل مضمون القمم العربية ٢٠٠١-٢٠٠٨م	٦٥
الخلاصة والتوصيات	١٣٧
ملخص بالإنجليزية	

التقديم

منذ أن بدأت دورية القمة العربية عام ٢٠٠٣م في القمة الأولى التي عقدت في الأردن، لم يتم إجراء تقييم موضوعي للتحول الذي حصل في دورية القمة وآثاره، إذ أصبحت القمة العربية غير خاضعة للمزاج العام في عقدها أو عدمه، بل أصبحت قمة سنوية معتادة. والأصل فيها الانعقاد رغم كل الخلافات التي كانت تعصف بالجو العربي، وآخرها قمة دمشق وما جرى فيها عام ٢٠٠٨م، إلا أن القمة في النهاية انعقدت، وكان هذا بحد ذاته إنجازا من منظور قومي عام على مستوى الأمة بصرف النظر عن مضمونها.

وفي المقابل يتساءل البعض: هل أصبحت هذه القمة مكسبا ينبغي المحافظة عليه ودعمه من قبل الأحزاب والقوى السياسية العاملة والمفكرين وتطويره؟ أم يجب البحث عن طرق جديدة للتعامل معه؟

وهل ستبقى هذه المؤسسة (القمة العربية) مستقبلاً، هي المؤسسة الفاعلة والصيغة الطبيعية في متابعة قضايا الأمة الكبرى، على عيوبها؟ أم إن هناك أفكاراً للتغيير أو التطوير لمؤسسة القمة؟ خاصة ونحن نلحظ تشكيل لجان عربية معينة لمتابعة قضايا شائكة عديدة، كما هو حال

---

* **المشاركون:** **أ.د. أحمد سعيد نوفل**/ أستاذ العلوم السياسية، **د. أحمد الشناق**/ الحزب الوطني الدستوري، **أ. جواد الحمد**/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، **د.خالدعبيدات**/ دبلوماسي أردني سابق، **م. عبد الهادي الفلاحات**/ نقيب المهندسين الزراعيين، **م. عزام الهنيدي**/ عضو مجلس النواب الأردني، **اللواء موسى الحديد**/ كلية الدفاع الوطني.

اللجان التابعة للاتحاد الأوروبي. وهل يعدّ هذا الأسلوب ناجحا، يُنصح العمل به ومتابعته والعمل على تطويره؟

من أجل ذلك عقدنا في مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان يوم السبت ٢٠٠٨/٤/٢٦م حلقة نقاش علمية، تهدف إلى الإجابة عن هذه التساؤلات، وحاولنا في هذه الحلقة أن نجمع نخبة من الزملاء المتخصصين في العمل السياسي والحزبي والنقابي والأمني القومي، بالإضافة إلى دبلوماسيين وأكاديميين لمناقشة هذا الموضوع وإعطائه حقه.

ويسعدني أن أشكر الزملاء المشاركين جميعا على جهودهم، وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور علي محافظة على تحريره وتقديمه لهذه المادة، مع الأمل أن تسهم هذه الحلقة النقاشية في تقديم رؤية لما يجب أن يكون عليه العمل العربي المشترك، وأن تقدم تصورا يعين صانع القرار العربي على مستوى مؤسسة القمة للعمل على تطويرها أو إجراء التعديلات التحسينية عليها، والإسهام في رسم مسار لمؤسسات المجتمع المدني العربي وأحزابه في آليات تعاملها مع مؤسسة القمة.

المدير العام

جواد الحمد

مقدمة

حرص مركز دراسات الشرق الأوسط، منذ إنشائه، على تناول القضايا العربية ودراستها دراسة علمية، على يد عدد من أصحاب الاختصاص، وعقد عددا من الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسة لهذه الغاية. وكانت مؤتمرات القمة العربية من الموضوعات المهمة التي تناولتها بالدراسة والتحليل العلميين. وفي هذا الإطار جاء انعقاد الحلقة النقاشية لمناقشة «دور مؤسسة القمة العربية ومستقبلها»، في أعقاب انعقاد مؤتمر القمة العربي في دمشق ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٨م، لا سيما أن هذا المؤتمر هو المؤتمر الثامن للقمة منذ أن أصبح انعقادها دورياً ومنتظماً في عمان سنة ٢٠٠١م.

ومن الجدير بالملاحظة أن قرار القادة العرب هذا قد جاء في تطورات دولية خطيرة؛ فقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية، في أعقاب حادثة ٢٠٠١/٩/١١م، واتهام تنظيم القاعدة ونظام حكم طالبان في أفغانستان بتدبير الحادث، وما رافق هذا الاتهام من حملة إعلامية واسعة ومعادية للعرب والمسلمين، قرّرت غزو أفغانستان والقضاء على حكم طالبان فيها، وتم لها ذلك بمشاركة قوات حلف شمال الأطلسي في السنة نفسها. وزاد قلق القادة العرب بعد أن تبين اشتراك مواطنين عرب في حادثة البرجين، وإعلان الولايات المتحدة- القطب الأوحد في العالم- حربها على ما سمته «الإرهاب العربي- الإسلامي»، ومساندة معظم دول العالم في الحرب، ثم إعلان عزمها على تفكيك دول الشرق

الأوسط، وبناء الشرق الأوسط الكبير القائم على الديمقراطية والسلام، والخالي من العنف والإرهاب. وتلا ذلك الاستمرار في فرض الحصار السياسي والاقتصادي والثقافي على العراق، واتهامه بإنتاج أسلحة دمار شامل، وفرض التفتيش على منشآته العسكرية والاقتصادية تمهيدا لإضعافه وغزوه واحتلال أراضيه. وفي وقت بلغ العنف الإسرائيلي في فلسطين المحتلة حدّا أدى إلى اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م واستمرارها لعدة سنوات.

إن قرار القادة العرب بجعل اجتماعات القمة العربية منتظمة ودورية قرار سليم، نابع من ضرورات خطيرة ومن شعور حقيقي بسلامة هذا التوجه الجدي للعمل العربي المشترك، والتصدي للتحديات الخطيرة التي تواجه الدول العربية منفردة ومجتمعة، والمخططات الأمريكية-الإسرائيلية الرامية إلى تفكيك هذه الدول وبناء كيانات سياسية جديدة بديلة عنها.

غير أن دراسة عملية واقعية لمؤتمرات القمة العربية الثمانية، كما جاءت في هذه الحلقة النقاشية، لا توحي بصدق عزيمة القادة العرب على مواجهة التحديات والمخططات من خلال التضامن العربي والعمل العربي المشترك. ويتضح ذلك من تراجع أعداد القادة العرب ومن رؤساء الدول المشاركين في هذه المؤتمرات الثمانية، ومن الخلافات العلنية والخفية بينهم، وفقدان ثقة بعضهم ببعض. وعوضاً عن أن يناقشوا خلافاتهم واختلاف وجهات نظرهم في مؤتمرات القمة بصراحة،

فيمتنعون عن حضورها، ويسعون أحياناً كثيرة إلى إفشالها، أو الحيلولة دون انعقادها.

لقد توصل معظم المشاركين في الحلقة النقاشية حول «دور مؤسسة القمة العربية ومستقبلها» إلى أن مؤسسة القمة ضرورية للعمل العربي المشترك. وذهب فريق منهم إلى اعتبار جامعة الدول العربية مسؤولة عن تردي التضامن العربي، واتهموها بالعجز عن القيام بدورها القومي. والواقع أن الجامعة مرآة للواقع السياسي العربي؛ فإرادتها من إرادة الدول الأعضاء فيها، وعجزها من عجز الدول. وفشل المساعي إلى تحديث ميثاقها يعزى إلى اختلاف الدول الأعضاء على طبيعة هذا التحديث ومحتواه.

ولدى تحليل مشاريع قرارات المؤتمرات الثمانية يتبن أن موضوعات هذه القرارات قلما تتغير: القضية الفلسطينية، والعلاقات بين العراق ودول الخليج الأخرى، والجولان المحتل، وجزر الإمارات العربية المحتلة من قبل إيران، والأزمة السودانية، والأزمة اللبنانية، والحصار الدولي للعراق، والأزمة الصومالية، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعملية الربط الكهربائي بين بعض الدول العربية، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وتسوية الخلافات بين الدول العربية، والتعاون العربي مع العالم، والاحتلال الأمريكي للعراق.

ويلاحظ أن معظم القرارات التي اتخذت في هذه المؤتمرات بقي حبرا على ورق، بسبب غياب المتابعة، وعدم التزام الدول الأعضاء بتنفيذها.

ويلاحظ أن وزراء خارجية الدول العربية هم الذين يقدمون مشاريع القرارات، وهم الذين يبتّون فيها، ويقدمونها لمؤتمرات القمة لإقرارها. وقلّما أثير خلاف أو نزاع بين دولتين عربيتين أو أكثر في مؤتمرات القمة هذه، وإذا حدث أن طرح أحدهم رأيه أو وجهة نظره المخالفة لرأي آخر أو أكثر، تحول النقاش إلى ملاسنات حادة واتهامات وشتائم قد تفضي إلى انسحاب رئيس الدولة أو ممثلها من الجلسة.

طرح المشاركون في الحلقة النقاشية مسائل عديدة، مثل مدى استجابة قرارات هذه القمم لتطلعات الجماهير العربية وآمالها، ومدى استعداد مؤسسة العربية للتطور في اتجاه تعزيز التضامن العربي، مدى علاقة مؤسسات المجتمع المدني العربية بمؤتمرات القمة، ودور الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المؤتمرات التي تتخذها.

وذهب بعضهم إلى اعتبار مؤتمرات القمة وسيلة لتضليل الشعوب العربية، وأنها غدت منبراً للتعبير عن رؤية الدول الكبرى ومخططاتها في المنطقة العربية. وتمسك آخرون بمؤسسة مؤتمرات القمة في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة على الرغم من ضعف جدواها، لأن البديل عنها هو الفوضى وعدم الالتزام والتفتت والمنازعات بين الدول العربية.

لم تطرح الحلقة النقاشية أسباب ضعف هذه المؤسسات القومية، وما آلت إليه من عجز، وما اعتراها من تدخل من القوى الخارجية، وأرى أن هذا الضعف والعجز يعودان إلى الأسباب التالية:

١. تغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، والاعتقاد

الخاطئ بتعارض المصلحتين وتناقضهما. وهو اعتقاد ناشئ عن قصر النظر وعن التمسك بالمصلحة الشخصية للنخب الحاكمة والمتنفذة في الأقطار العربية.

٢. تقديم مصلحة نظام الحكم على المصالح القطرية والوطنية والقومية، وهذا ناشئ من تماهي مصلحة الحاكم الشخصية مع المصلحة الوطنية.

٣. أولوية الأمن الداخلي في كل قطر على الأمن القومي. وهذه الأولوية ناجمة عن هشاشة الأنظمة السياسية العربية، وضعف الوحدة الوطنية في كل دولة عربية، والوهم السائد لدى المسؤولين عن الأجهزة الأمنية العربية بأن خطر الجيران العرب أشد من الأخطار الأجنبية، وارتباط كل منها بأجهزة دولة كبرى أجنبية أو أكثر. وهذا الارتباط يعزز الأوهام بالأخطار العربية.

٤. هشاشة شرعية أنظمة الحكم العربية أمام شعوبها، مما يدفعها إلى التحالف مع دول كبرى أجنبية، وهي حامية لها. وفي الوقت نفسه تستغل خيراتها وموقعها الجغرافي وتستعملها سوقا لمنتجاتها. وبسب هذه الهشاشة عجزت الأنظمة عن بناء الدولة الحديثة: دولة القانون، وعن تمكين شعوبها من المشاركة في الحكم.

٥. فقدان الثقة أنظمة الحكم العربية، فكل نظام حكم يعتقد أن الأنظمة الأخرى غير جادة وغير صادقة في علاقتها معه. ويعود ذلك إلى النزاعات العربية ومراحل تطور في عهد الاستقلال

الوطني، وتباين طبيعة أنظمة الحكم العربية ومراحل تطورها، وأطماع بعضها في أراضي جيرانها، ورغبات بعضها في إخضاع غيرها لسياساتها العربية والدولية.

٦. الصورة الذاتية لكل رئيس دولة عن نفسه وعن طموحاته الفردية وأطماعه الشخصية. والمبالغة في هذه الحالة النفسية عند بعض القادة العرب تجعل من المتعذر عليهم قبول الرأي الآخر من أقرانهم الآخرين، أو الدخول في نقاش عقلاني ومنطقي سليم. ولذا كثيراً ما رأينا تحول مناقشاتهم إلى حدة في الملاسنة والشتائم.

٧. تفضيل الدول العربية للتبعية السياسية والاقتصادية للدول الأجنبية على العمل العربي المشترك في الميادين. ويعود ذلك إلى خضوع جميع الأقطار العربية لهيمنة الدول الاستعمارية، وارتباطها السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي بهذه الدول بعد نيلها استقلالها الوطني، من خلال المعونات العسكرية والفنية والاقتصادية والثقافية التي ظلت تقدمها لها. وممارسة ضغوط متنوعة على هذه الأقطار لدوام تبعيتها لها.

٨. الخلافات الإيديولوجية بين أنظمة الحكم العربية التي جعلتها تلتئم في محاور وتحالفات متباينة ومؤقتة، وكثيراً ما توترت العلاقات فيما بينها وبلغت درجة الصدام العسكري، أو التآمر والتخريب الداخلي.

٩. الإرث الاستعماري؛ فالدول الاستعمارية التي سيطرت على

أقطارنا هي التي خلقت معظم الكيانات السياسية العربية الحالية، ورسمت حدودها وفق مصالحها وحسب ميزان القوى آنذاك. ولما استقلت هذه الأقطار ورثت مشاكل الحدود والمياه وغيرها. وظلت هذه المشاكل تسبب توتراً في العلاقات بين الدول العربية المتجاورة، وتثير الحروب فيما بينها. ولم يتمكن إلا عدد قليل منها من تسوية الخلافات حول الحدود والمياه، ولجأ بعضها إلى محكمة العدل الدولية وغيرها من المنظمات الدولية لتسوية تلك المشاكل مع جيرانها العرب. وما زالت بعض هذه المشاكل تثير الأضغان بين هذه الدول.

١٠. عجز أنظمة الحكم العربية في حالات كثيرة عن حل الخلافات فيما بالطرق السلمية، وعجزها عن تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك، مثل محكمة عدل عليا عربية تنظر في الخلافات والمنازعات العربية، وتحظى بثقة الجميع.

وما لم يحدث تغير جذري في نفوس النخب الحاكمة العربية وفي ثقافتها السياسية باعتماد العقلانية والحكمة والمنطق والإفادة من تجاربها الماضية وتجارب الأمم المتقدمة في حل المنازعات والخلافات فيما بينها بالطرق السلمية، فسيبقى العمل العربي المشترك متعثرا، وستبقى مؤسسات هذا العمل- من جامعة الدول العربية والمنظمات التابعة لها إلى مؤسسة القمة العربية- ستبقى جسداً بلا روح، وعاجزة عن تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

الفصل الأول

وقائع النقاش

المحور الأول

دورية القمة، توجهات وتحديات

المحور الثاني

فرص تطوير مؤسسة القمة ودور القوى السياسية والاجتماعية العربية

المحور الأول
دورية القمة، توجهات وتحديات

جواد الحمد

حاولنا في هذه الحلقة أن نجمع نخبة من الزملاء المتخصصين في العمل السياسي والحزبي والنقابي والأمني القومي، بالإضافة إلى دبلوماسيين وأكاديميين لمناقشة هذا الموضوع وإعطائه حقه.

هذا الموضوع، كما تعلمون، قديم جديد، ولكن منذ أن بدأت دورية القمة العربية عام ٢٠٠٣م في الأردن، وهي القمة الأولى منذ تلك اللحظة حتى اليوم، لم يتم إجراء أي تقييم موضوعي للتحول الذي حصل في دورية القمة، إذ أصبحت القمة العربية غير خاضعة للمزاج العام في عقدها أو عدمه، بل أصبحت قمة سنوية معتادة. والأصل فيها الانعقاد رغم كل الخلافات التي كانت تعصف في الجو العربي، وآخرها قمة دمشق وما جرى فيها، إلا أن القمة في النهاية انعقدت، وهذا بحد ذاته، باعتقادي، إنجاز من منظور قومي عام على مستوى الأمة بصرف النظر عن مضمونها، ولذلك أود بداية تسجيل بعض الملاحظات:

أولاً: تعتبر دورية اللقاء بين رؤساء الدول العربية إنجازاً، فدورية اللقاء تعدّ تقدماً إيجابياً. فقد كنا في السابق ننعى على جامعة الدول العربية وعلى رؤسائنا أنهم لا يجتمعون، فبعضهم لا يريد، وبعضهم غاضبٌ من آخرين، وبعضهم لا يناسبه الموعد، وهكذا. وكنا نشاهد في المقابل قادة الدول الأوروبية يجتمعون كل سنة مرتين على الأقل

عدا اللقاءات الطارئة. ومن هنا فإن دورية الاجتماعات واللقاءات لبّت رغبةً عامةً عند الشارع العربي، وما حصل مؤخراً في دمشق يؤكد ذلك، ومهما حصل فإن القمة يجب أن تُعقد، ويبدو أن هذه الدورية قد لبتّ رغبة عامة عند الأمة، بصرف النظر عن مضمونها ومخرجاتها.

ثانياً: لاحظنا أن دورية القمة لم تتمكن من أن تجعل عجلة الإنتاج متراكبة ومتراكمة، بمعنى أن هناك كثرةً في المواضيع مع تكرارٍ في المضمون؛ فقد لاحظنا، من البيانات الختامية وقرارات القمم العربية، أن المواضيع كثيرة جداً، وأن جدول أعمال القمة كبير وذو بنود كثيرة، ويتم حشر القضايا الصغيرة فيه مع الكبيرة، وأحياناً تشغل القضايا الصغيرة القمة أكثر من الكبيرة.

ثالثاً: نلاحظ أن القمة العربية لم تتمكن من أن تقنع الشارع العربي، أو أن تلبي طموح المواطنين العرب، فعامة المواطنين العرب لا يجدون فرقاً في انعقادها أو عدمه. لذلك لم تتمكن هذه الدورية من أن تنتقل من روح دورية من حيث النظام إلى روح المواطن.

رابعاً: يتحدثون عن حوارات صريحة وسابقة للقمم ويكتبون عنها، لكن ما كُتِبَ عنها ما زال مجرد تسريبات غير مؤكدة، فهل انتقلت الحكومات العربية بالفعل من دائرة المجاملات والهمز واللمز، إلى مرحلة الصراحة والمواجهة.

خامساً: هل أصبحت هذه القمة مكسبا ينبغي المحافظة عليه ودعمه من الأحزاب والقوى السياسية العاملة والمفكرين وتطويره؟ أم يجب

البحث عن طرق جديدة للتعامل معه؟

سادساً: هل ستبقى هذه المؤسسة (القمة العربية) مستقبلاً هي المؤسسة الفاعلة والصيغة الطبيعية في متابعة قضايا الأمة الكبرى، على عيوبها، أم إن هناك أفكاراً للتغيير أو التطوير لمؤسسة القمة؟ خاصة ونحن نسمع عن لجان عربية معينة لمتابعة قضية ما، كما هي اللجان التابعة للاتحاد الأوروبي. وهل هذا أسلوب ناجح يُنصح بعمله ومتابعته والعمل على تطويره.

هذه المحاور بين أيديكم، آمل أن تُقدِّموا فيها آراءكم وأفكاركم.

خالد عبيدات

مقدمة للموضوع، أرى أن سرّ هذا الهجوم المتكرر دائماً على مؤسسة القمة العربية وعلى جامعة الدول العربية ناجم في الأصل عن عدم فهم طبيعة الجامعة العربية التي أفرزت القمة العربية. فجامعة الدول العربية، حسب ميثاقها، هي جامعة للدول وللأنظمة العربية الرسمية، وليست للشعوب العربية.

ألقى هذا التناقض عبئاً ثقيلاً على كاهل القمة وعلى كاهل الجامعة العربية، لأن الشعوب لا تتطلع إلى القمة العربية أو إلى الجامعة العربية إلا كمحققة لآمالها، بينما الأمر ليس كذلك، وهذا التناقض هو التحدي الكبير أمام مؤسسة القمة العربية وأمام جامعة الدول العربية، ويتمثل في توضيح دورها للشعوب العربية، وبأنها لم توجد لتزيل الدول العربية وتوحيدها في دولة واحدة، وإنما هي مؤسسة تضم أعضاء من الأنظمة الرسمية العربية فقط.

وصحيح أن هذه الأنظمة العربية هدفها خدمة شعوبها، لكن الميدان الحقيقي للوحدة وللعمل ليس هنا في الجامعة، وهذا يقود إلى جانب آخر، لو افترضنا بأن الجامعة نشأت بموجب عقد اجتماعي تأسس عام ١٩٤٥م نتيجة الظروف آنذاك، رغم أنه ليس عقداً اجتماعياً عربياً صرفاً؛ لأنه كان لإنجلترا يد كبيرة في تكوينها، فلو افترضنا أن هذا العقد الاجتماعي الذي أنشأ الجامعة في ذلك الوقت أصبح الآن لا وجود له بسبب تطورات كثيرة، واقتضى الحال التفكير في عقد اجتماعي جديد يفرز تنظيماً آخر للأمة العربية أو يطور هذا التنظيم الموجود.

هذا وأعتقد بأن جامعة الدول العربية مازالت، حتى هذا اليوم، أرقى تنظيم عربي استطاعت الظروف العربية أن تفرزه، وقد لا يكون هو التنظيم المرضيّ عنه تماماً، لكنه في غياب أي تنظيم آخر ما زالت الجامعة العربية تتمتع بهذه الصفة، على الرغم من وجود تنظيمات فرعية بدأت ترفدها- ولا تتناغم معها- مثل مجلس التعاون العربي الخليجي، واتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون العربي الذي مات وهو في عمر الورد.

نحن إذاً أمام تحديين:

١- تجديد العقد الاجتماعي

٢- تجديد الخطاب السياسي في الوقت نفسه

ما هو الخطاب السياسي للجامعة العربية وللقمة العربية؟

الخطاب السياسي مختلف تماماً عن الخطاب السياسي للتيارات الشعبية العربية، ولذا نحن نريد خطاباً سياسياً جديداً، فإمّا أن تصر الجامعة على

خطابها الأساسي مع تطويره، أو أن تطوّر جامعة الدول العربية خطابها السياسي، بحيث يشمل طموحات الشعب العربي وآماله.

حصلت تطورات داخل الجامعة تواكب تطور العصر انسجاماً مع النقاط السابقة، فصرنا نجد أن البرلمانات العربية دخلت إلى مصاف الجامعة العربية، ودخلت مؤسسات المجتمع المدني وهي تحاول أن توجد لنفسها إطاراً عربياً، ونحن نسمع عن مفوضيّة لها، رغم أنني أرى أنها غير ناشطة وغير فاعلة.

هل لدى الجامعة العربية والقمة العربية استعداد للتطور أم لا؟

وهل لدى الشعوب العربية استعداد، في حال عدم تطور الجامعة العربية، وليس من قبيل التهديد، أن توجد تنظيماً موازياً لجامعة الدول العربية، وهذا تحدٍ كبير أمام الشعوب العربية هل، يمكن أن توجد مؤسسة عربية أخرى تمثلها؟

نحن لدينا أحزاب قومية وإسلامية وبعضها آفاقها خارج الإقليم لكنها تعثرت كليا بسب الخروج من الإقليم. فأين التنظيم الشعبي الذي يشمل معظم الشعب العربي؟ هذه من التحديات الموجودة أمام القمة العربية.

ثم هل الزعماء العرب مسؤولون عن تطوير الجامعة؟ أنا أرى أنهم المسؤولون، لكن هل هم مسؤولون عن توجيه الشعوب لإنشاء تنظيمات شعبية تكون موازية أو رافدة للجامعة العربية؟ بما أن الشعوب تتطلع إلى حكوماتها دائما، فأنا أقول: من واجب الحكومات أن تيسّر الأمور نحو هذا الاتجاه.

لذلك أنا بانتظار نقطتين هامتين يجب أن يتم التفكير فيهما بشكل جدي:

١- يجب على الشعوب العربية أن تُصَعِّد عملها لإيجاد تنظيم مواز أو رافد أو مطوِّر للجامعة العربية.

٢- يجب على الجامعة العربية بالمقابل أن تطور نفسها بهذا الاتجاه.

وفيما يتعلق بدورية القمة العربية فهي إنجاز يجب احترامه والحرص عليه؛ لأن القمة العربية أصلاً نشأت لنصرة القضية الفلسطينية، وتبلور الأمر بشكل جدّي وفاعل منذ عام ١٩٦٣م منذ حوّلت إسرائيل نهر الأردن لتروي صحراء النقب فيه، ومن هنا تبلورت القمة العربية بشكل دوري.

من هنا يجب الحرص على هذه الدورية، ولو لم تعطنا إلا شكلية الدورية؛ لأننا نبحث عن أي شكل من أشكال الالتقاء العربي والتنسيق العربي، بصرف النظر عما تنتجه لأن مجرد الانعقاد هو إنجاز، لكن الأفضل والأروع هو أنه تنتج القمة العربية مخرجات أفضل.

أحمد الشناق

أعتقد أن القمة العربية مسؤولة عن تمرير كل ما جرى على هذه الأمة، بل هي كانت سبب ويلات هذه الأمة، والشواهد على ذلك كثيرة، منها:

أولاً: اللاءات الثلاثة في الخرطوم، الذي خرج عليها هو من نادى بها، أنا لا أتحدث عن أشخاص بل عن أنظمة، ولذلك بدأ هناك فقدان

التوازن الاستراتيجي العسكري، ودخلت القضية الفلسطينية برُّمتها بعد خروج مصر من الصراع في طريق مسدود.

ثانياً: إذا عدنا إلى مؤتمر القاهرة سنة ١٩٩٠م فإن مجيء القوات الأمريكية تم بقرار القمة العربية، قال أحد الزعماء النابغين: إن مجيئهم سيُدخل الأمة في نفق وهذا سيمتد لعقود. وهذا ما نعيشه اليوم. ولذلك أرى أن مجيء الأمريكان وما يجري على الأرض العربية هو من ثمار تلك القمة، ونذكر أنّ جيبوتي صوّتت لاستقدام هذه القوات.

ثالثاً: القمة الاقتصادية التي عقدت في عمان والتي كانت محاولة جادة في أن يعطى الدور للعرب، لاسيما أنه كانت هناك مؤشرات لوجود نظام جديد في المنطقة، وكان الملك الراحل الحسين -رحمه الله- يقول: لا بد أن يُعطى العرب حقوقهم وإرادتهم في ذلك. وعلى ضوء ذلك كان هناك مجلس التعاون العربي الذي كان يمكن أن يكون على شاكلة مجلس التعاون الخليجي، وقد كان هناك زعماء لديهم رؤى وأفكار للمنطقة والمرحلة.

ومنها أرى أن القمة العربية هي التي جرّت الويلات على الأمة العربية، والجامعة العربية تلعب دور المهدّئ والضابط، فدورها أخلاقيّ صرف؛ لأن قراراتها غير مُلزمة.

ولذلك فإن وجودها يعني الحاجز أمام البديل لهذه الأمة ولهذه الشعوب في أن تجد شكلاً أو هيئة أو مؤسسة تعبّر عن الشعوب قبل الأنظمة. وبالتالي آن الأوان أن نتحدث عن شكل عربي جديد

يستوعب ما تم في المنطقة، فما تم في المنطقة كارثيّ غير مسبوق، وما يجري حولنا في العالم يجبرنا على احترام شعوبنا وأمتنا في أن يكون لها تمثيل حقيقي يعتبرها ويهتم بقضاياها الجوهرية.

وفيما يتعلق بتحديات الأمة، فنحن دائماً نتحدث عن خطابات القمة، وهي خطابات أخلاقية، أكثر من كونها مواقف تعبر عن قناعات الأمة وقضاياها، لذلك لا بُدّ أن يصبح لدينا كتلة عربية مثل الكتلة الأوروبية، كتلة تبدأ قبل المواقف السياسية وقبل القضايا المصيرية.

كيف يمكن توزيع الثروة بعدالة على الشعوب العربية؟ هناك ثروة نفطية، وأصحاب الأموال لا يدرون أين أو كيف يصرفونها، أعتقد أنه من هنا تبدأ نقاط الالتقاء والتقارب العربي.

والتحدي الآخر هو ما كان بعد سنة ١٩٩١م، إذ لم يتوقف عند المجريات الحالية، وهو أحيانا لعبة إعلامية وأحيانا لعبة مخابرات دولية، فالذي في الصورة يختلف عما هو في الحقيقة، وأنا أعتقد أن الرؤية العربية بعد ١٩٩١م اختلفت، ودخلت المحاور والصراعات من جديد، ولذلك لا ملامة على من يحضر القمة ولا على من يعقد هذه القمة؛ لأنّا نعتقد أن كل واحد في شأن يغنيه؛ وهو النفق، وكل واحد يبحث عن دائرة ضوء تخرجه من ذلك النفق، ومن هنا ليس صحيحاً أن نتحدث عن مجريات الأحداث الآن وما حصل منذ (١٠) سنوات، هذه دولة عربية (العراق) احتُلت، وهذه دولة عربية (لبنان) حوربت وضُربت، وهي الآن تُهدد، وهناك شعبٌ عربي يُضطهد، فأين القمة العربية؟

أعتقد أن هناك تحدياً ليس أمام القمة العربية إنما أمام الشعوب العربية بأن تبحث عن شكل جديد، وعن أنماط علاقات جديدة يمثّل الأمة العربية في ظل نظام دولي سافر وظالم، ونظام دولي لا يرعى في هذه الأمة إلاً ولا ذمة، وفي ظل أنظمة غير ديمقراطية وأنظمة لا تعبر عن الشعوب، ومن هنا فإن الشكل الجديد يجب أن يرتبط بديمقراطية حقيقية تمارسها الشعوب العربية من أقصاها إلى أقصاها.

أمّا في موضوع الأحزاب العربية، لم تتقدم خطوة بهيكليتها القائمة. فهي على ذات الخطابات وعلى ذات الشعارات الأدبية والعاطفية، وحتى في مواقفها السياسية تشبه القصص العاطفية. الرؤية الحقيقية هي كيف نتحدث عن اللقاء العربي في إطار البرنامج الحقيقي، فمثلاً نحن نطالب بالاتحاد العربي بحيث يبدأ بدول الجوار، ونبحث عن تكتلات جوارية جغرافية مثل وحدة بلاد الشام مع العراق، وحدة المغاربة، وحدة الخليج، ومن ثم تلتقي المصالح.

الأحزاب العربية القائمة الآن تزيد الشرخ العربي، ولا زالت تتحدث بخطاب ما قبل مئة عام، ولا تعبر عن المرحلة بكل معطياتها السلبية والإيجابية، ولذلك المطلوب من الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني إعادة النظر في برامجها بما يتوافق مع طبيعة المرحلة وتحدياتها وآلية التعامل مع هذه المرحلة؛ لأن المرحلة الآن يغلب عليها الطابع العاطفي والشعاري سواء على مستوى القوميين أو الوطنيين أو الإسلاميين، ولا تصلح أن تكون برامج عملية تقود الشعوب إلى ما هو مطلوب ومنشود للأمة.

عبد الهادي الفلاحات

أتحدث في موضوع مخرجات القمم العربية. ضرب الدكتور أحمد مثالا على قمة القاهرة، لكن هناك ثلاثة مؤتمرات قمة أفرزت نتائج سلبية:

١- قمة القاهرة أفرزت الحرب الثلاثينية على العراق، فالعدوان على العراق كان واضحاً، ونتائجه كانت واضحة ومتوقعة في الشارع العربي.

٢- قمة بيروت طرحت المبادرة العربية موقع الخلاف، وأعتقد أن آثارها المترتبة على الساحة العربية والمجتمع العربي والقوى السياسية العربية يمكن أن تكون أخطر من قرارات قمة القاهرة، إذ أفرزت المبادرة العربية تكتلات جديدة ومحاور جديدة في المنطقة، أهمها محور سُمي محور المقاومة، ومحور سُمي بمحور الواقعية، وتم تكريسه بصورة أكبر مع رفض الكيان الصهيوني لمبدأ المبادرة ابتداءً. ولذا فمخرجات القمم العربية كانت مخرجات سلبية بمجملها.

٣- آخر مؤتمر هو مؤتمر دمشق، وشعرنا- مثلما شعر الشارع العربي- أن اللاعبين فيه لم يكونوا العرب، بل الولايات المتحدة، وهي تقود محوراً من المحاور، وكانت هي اللاعب الرئيس في مؤتمر القمة، وإيران وبعض الدول أيضاً كانت لاعباً رئيساً. أما الدول العربية جميعها فقد كانت لاعبين احتياط في مؤتمر قمة دمشق. ومن هنا لم يكن لها آثار و لم يكن لها قرار و لم تكن فيها نتائج تنبع من المصالح العربية أو حتى من مصالح القُطرية العربية.

لم تكن نتائج القمم العربية ومخرجاتها يوماً تحاكي طموح المواطن العربي ومطالبه سواء سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً. والدليل على ذلك أن حجم التبادل الاقتصادي العربي لم يتجاوز ٨٪ من حجم التجارة العربية. ولذلك عندما نجد أن الجانب الاقتصادي من نتائج القمة لم يُفعّل، ولم تكن القمة صاحبة قرار فيه، فإن هذا يعني أن نتائجها كانت كارثية، والسبب الرئيسي في ذلك هو ضعف الإرادة العربية في مؤسسة القمة، فهي التي أوصلتنا إلى نتائج ندفع ثمنها الآن اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

أنا أقول ليس هناك احتلال لدولة عربية واحدة في الوطن العربي هي (العراق)، بل هناك أيضاً احتلال من أثيوبيا للصومال، بلد ضعيف يحتل دولة عربية لها حضورها ولها وجودها دون أن تحرك القمم العربية ساكناً، أو حتى تدين، ولم تقم بأي جهد سياسي حتى على مستوى بيان.

وهناك دولة عربية ثالثة وعضو في جامعة الدول العربية وهي الآن شبه محتلة، هي جزر القمر وتعاني من ضائقة اقتصادية شديدة، لم تعانِ دولة مثلها رغم توفر فائض مالي عربي، إذ إن دولة عربية خليجية خصصت للحدائق (٥٤) مليار دولار على مدى (١٠) سنوات مقبلة.

وعندما نرى أبناء جيبوتي والصومال يموتون جوعاً، وعندما نرى إقليم أوغادين مُحتلاً من إثيوبيا، ويمنع أولاده من التعليم والصحة، وهم جزء من الشارع العربي، فإنني أعتقد أننا أمام قمة لم تساهم خلال السنوات الماضية بصورة جيدة.

أختم بالقول في هذا المحور: المواطن العربي بدأ يشعر باليأس من مؤسسة القمة العربية، وبدأ المواطن العربي عندما تُعقد القمة يتوقع نتائج سلبية وقاتمة، وأن هناك استحقاقات سياسية واقتصادية يمكن أن يدفعها المواطن العربي بعد كل قمة عربية.

عزام الهنيدي

الأصل أن تكون الجامعة العربية على مستوى الأنظمة والشعوب، ولذا لا بد أن يكون لها دورٌ على المستويين، حتى لو كان الدور أو الأهداف محدودة. والأصل، منذ تأسيس الجامعة، أن يكون لها تطوير، وأن تعمل على خلق نوعٍ من الاتحاد بين الدول العربية، كما حصل مع الاتحاد الأوروبي حيث بدأ بمستوى معين ثم تدرّج من توحيد العملة إلى تشكيل برلمان أوروبي ثم استفتاء على دستور أوروبي وهكذا. ولذلك أخالف فكرة أن الجامعة للأنظمة وليست للشعوب، بل يجب أن تكون للعرب جميعاً على كافة المستويات، وأن ننظر إلى الوضع والواقع بشيءٍ من التفاؤل وبعيداً عن القتامة والتشاؤم.

المعضلة الأساسية أن الأنظمة العربية لا تُمثل هذه الشعوب حقيقةً، ولم تنبثق بإرادة شعبية بحيث تتحرك بنبض الشعوب فعلياً، فلو انبثقت هذه الأنظمة من إرادة شعوبها وكانت ممثلة وشرعية وحقيقية لكان الأمر مختلفاً تماماً.

حين نتحدث عن تحديات نذكر أيضاً أن بعض الأنظمة العربية مرتبط بالخارج، وتستجيب للإملاءات والضغوط الأمريكية بشكلٍ واضحٍ تماماً

حتى في مستوى الحضور تماماً، والأصل أن يحضر الزعماء العرب في القمة وليس أن يحضر مندوب الدولة في الجامعة العربية، ولكن بسبب الوضع البائس الذي نعيشه، وبسبب استجابة الأنظمة للإملاءات والضغوط الخارجية يصبح الوضع كارثياً، وهو الذي أدى إلى هذا الوضع المأساوي. لذلك هي قمة فاشلة تماماً وعاجزة تماماً، بل هي في بعض الأحيان تخرج بما يُخالف إرادة الشعوب وتطلعاتها، وقد ذكرتُ آنفاً قمة القاهرة ١٩٩١م التي كانت قراراتها بمنتهى الغرابة والاستنكار.

الأصل أن تجتمع الجامعة لاتخاذ قرار ومبادرة من الدول العربية لحل مشكلةٍ مثل مشكلة دخول العراق للكويت، وأن يكون ذلك على المستوى العربي الداخليّ، أما أن تجتمع الدول العربية لوضع غطاء شرعي عربي للعدوان الأمريكي على العراق، وتكون الجامعة تحت مظلة هذا العدوان، فهذا في منتهى الاستهتار والضعف والاستجابة للأجنبيّ، وإضفاء الشرعية على الاحتلال والاستعمار له معانٍ سيئة كثيرة وله أوصافٌ تبتعد عن الأمانة والثقة، ولقد تجاوز الموضوع مرحلة الفشل والعجز إلى مرحلة السلبية في نصرة القضايا العربية.

كانت في بعض القمم العربية قرارات لدعم صمود الأهل في فلسطين، وتحديد مبالغ معينة لدعم الصمود فيها، ولكنها للأسف لم تُنفذ، بل ولم يسعَ العربُ للبحث في تنفيذها، ولم يصل ما وُعِدَ به في الشعب الفلسطيني في القمة.

هذا الوضع سيءٌ جداً، والمعضلة الأساسية، كما ذكرت في البداية،

أن هذه الأنظمة لا تمثل شعوبها، ولذلك لا يتوقع منها أن تقوم بأداء عملها ولا أن تكون قراراتها منسجمة مع ما تريده هذه الشعوب، فالأصل أن يكون هناك ديمقراطية حقيقية تفرز قيادات تمثل هذه الشعوب، وفي هذه الحالة يتوقع أن تكون الجامعة العربية أكثر فاعلية وعندها تُعقد القممُ التي تكون معبرة عن إرادة هذه الشعوب.

موسى الحديد

عبارة أُعلِّق فيها على ما سمعت، فأقول: إن جامعة الدول العربية هي الرداء الذي يستر العورات العربية، والجامعة العربية لا زالت هي الرابط وإن كانت مثل خيط العنكبوت أو مثل رابطٍ ضعيف يشبه شعرة معاوية، وهذا هو الواقع الذي نراه، وإذا بقيت الأمور كما هي فإن هذا الرداء سيهترئ وستصير الأمور إلى ما هو أسوأ.

أفهم أن توجهات دورية القمة ومخرجاتها تعني الحديث عن واقع القمة والحديث عن التوجهات الأساسية أو الواقعية الحالية لمنظومة جامعة الدول العربية.

بعض الدول العربية تسعى إلى عقد القمم العربية لغايات شكلية بصرف النظر عن طبيعة القرارات التي تُتخذ ومضامينها، إذ كثير من الدول العربية يهمها الشكل والأناقة الخارجية.

فمثلاً هناك قرار عربي بفك الحصار عن غزة، اتخذه وزراء الخارجية في قمة القاهرة وتراجعوا عنه بمنتهى السهولة، وهنالك المبادرة العربية التي طرحت في بيروت، والأمة العربية تركت هذه الورقة، وكأن

الواجب الرئيس على الدول أن تضع المبادرة في وجه العالم دون أن تتابع نتائجها، ولذلك هي شكلية بغض النظر عن القرارات.

أصبح عقد هذه القمم روتينيا لا أكثر، وترى بعض الدول أن مجرد عقد القمة شيء جيد يمكن تطويره، وهذا الأمر جيد من باب التمسك بهذا الخيط، وشكل القمة يعبر عن واقع الأمة المؤلم والمتمثل بحالةٍ من التشرذم والتفتت والضعف والانسياق وراء القوى الخارجية أكثر من التركيز على التجمع العربي.

وهناك بعض الدول العربية تأتي إلى القمة وفي جعبتها كثير من المدسوسات الخارجية، وهذا الواقع لا يستطيع أن ينتج رؤية عربية ذات أبعاد قومية ويتوافق مع مصالح الدول العربية وأهدافها الحقيقية. والصحيح أن نقول: أمم عربية وجامعة دول عربية، ولكن هل هناك اتفاق على المصالح وعلى الأهداف؟ بغياب هذين الركنين: المصالح والأهداف لا يمكن أن نخرج بقرارات سليمة ومفيدة، ولا أن نتحدث بمفهوم الإقليم العربي والرؤى الشعبية بل برؤى القوى الخارجية ومبادراتها.

النظام الرسمي لا يتأثر ولا يؤثر ايجابياً في قضايا المنطقة، ولا يتعامل معها من منطلقات قومية كما يجب، وإنما نجده في كثير من الأحيان يردد أفكاراً ورؤىً وسياسات خارجية، بل في بعض الأحيان يكون منفذا لتلك البرامج وتلك السياسات.

إذا عددنا ما هي المبادرات العربية التي أنتجتها القمة أو الدول العربية فإننا قد نذكر واحدة أو اثنتين، ولكن ما هي المبادرات الخارجية

التي فُرضت على هذا الإقليم العربي؟ فسنجدها كثيرة جدا، ونحن نختلف على خدمة هذه المبادرات ونتسابق على ذلك.

النظام العربي الرسمي يشارك أو يساعد على صنع الأزمات داخل الوطن العربي أو يزيد في تعقيدها وهو نظام متصارع فيما بينه، ويُسْتَخدم في الصراع الإقليمي والدولي بشكل لا يراعي المصالح العربية، أي إننا مستعدون للتنازع على أمور شكلية وطفيفة وساذجة في الوقت الذي تغيب فيه عنا قضايانا الرئيسة والأساسية، ولذلك فالنظام العربي يركز على الشكليات والمظهر ولا يلتفت للجوهر وهذا ينعكس على توجهات القمة العربية ومخرجاتها. ولو أردتُ أن أستعرض من حيث الشكل ما نتج عن القمة الأخيرة في دمشق لوجدناه جميلا من حيث الشكل: التضامن مع سوريا، والسلام العادل والشامل، وإدانة الجرائم الإسرائيلية، ورفع العقوبات الأمريكية ضد سوريا، واحترام سيادة العراق واستقلاله. وكل هذا جميل من حيث الشكل، لكن أين التنفيذ؟

المبادرة العربية التي طرحت في بيروت كان فيها هناك ثلاث دول عربية لجنة متابعة، ولكن هذه اللجنة حقيقة لم تتابع شيئا، أو إنها عجزت عن المتابعة.

النظام العربي لا يتابع قراراته التي يتم اتخاذها، أي إنه لا يهتم بتنفيذ هذه القرارات ولا يحترمها، وهذه الحال أصبحت معروفة بالنسبة لجميع الدول الإقليمية والعالمية وكذلك للشعوب. لا أحد يكترث للقمة ولا لقراراتها، وأكبر مثال على ذلك قرار القمة العربية بفك الحصار عن غزة وغير ذلك من القرارات.

النظام العربي غير قادر على استغلال الفرص التي تتاح له. الحقيقة أنه كانت هناك فرصة للدول العربية وضعتها أمام محكمة العدل الدولية وهي قضية الجدار العازل الذي أقامته إسرائيل ضد الفلسطينيين؛ فقد صوتت هذه المحكمة لصالح الفلسطينيين، أما الأمة العربية فقد تركت هذا الأمر و لم تتابعه.

وفيما يتعلق بالتحديات هناك تحديات خارجية وتحديات داخلية:

من التحديات الداخلية

١- غياب الإرادة السياسية التي تتفق على المصالح القومية العربية.

٢- الاتفاقات الثنائية ما بين الدول العربية وبعض القوى الخارجية والعظمى، والتي تكون أحياناً على حساب المصلحة القومية.

٣- النداءات القطرية التي تنهش في جسد القومية العربية، مثل نداء كل قُطر عربي بمصالحه أولاً.

٤- اختلال العلاقة بين وحدات النظام العربي من حيث التفاوت في درجة التفاؤل. فهناك مجموعات جادّة بين الأنظمة العربية وهناك مجموعات تعيش على الهامش لا تكترث بأي شيء سوى مصلحتها.

٥- المشكلات العربية البينية، كمشكلات الحدود السياسية بين بعض الدول العربية.

٦- غياب الديمقراطية في الوطن العربي.

٧- ازدواجية القطري والقومي وتغليب أي منهما.

أما التحديات الخارجية

١- استمرار القيود التي فرضتها القوى العظمى على الوطن العربي وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان الوطن العربي يمتلك في السابق فرصاً سياسية واقتصادية ودولية وقانونية، إلاّ أن الأيدي العربية الآن مُكبّلة بقيود وسياسات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية.

٢- تصاعد الاختراق الخارجي للنظام العربي، فالنظام العربي مخترق ومكشوف ومهما اتخذت القمم العربية من قرارات ومبادرات فإن العالم والإقليم يفهم أن هذه القرارات لن تُتابع، ولن يُتعامل معها بجدية.

٣- تراجع إمكانات الدول العربية وسيرها في النفق الدولي تجاه إسرائيل. فقد كنا نترحم على حرب الاستنزاف التي كنا فيها نقف نداً ضد إسرائيل وبإمكانات بسيطة، ولا نحسب حساباً إذا كانت تقصف أو لا تقصف، لأن المعنوية كانت عالية جداً، أما الآن فقد تراجع الناس وأصبح اهتمامهم مقصوراً على الاقتصاد والبحث عن لقمة العيش مع التخلي عن جزءٍ من الكرامة العربية.

٤- تطور التدخل الخارجي لوضع كبير حتى وصل إلى المحرمات في العراق وفلسطين ولبنان، حتى إن هناك شركات تدير سياساتنا.

إن التحدي الرئيس للقمة العربية هو غياب أي قدرة عربية فاعلة تستطيع تحقيق المصلحة العربية. أو على الأقل أن تجدول المصالح العربية

والأهداف العربية وتضع لها أولويات صحيحة وسليمة في المستقبل.

ولكن أعود وأقول القمة العربية هي الرداء الذي يستر العورة العربية، ولذا يجب الحفاظ عليه قدر الإمكان مع محاولة تطويره في المستقبل العاجل، وكما ذكر الزملاء المشاركون، مع الأمل أن يصل إلى سُدّة الحكم من هو صادقٌ مع شعبه ويهدف إلى المحافظة على المصالح العربية.

أحمد سعيد نوفل

أرى أنه يجب التمسك بالقمة العربية مهما كان دورها؛ والخلل ليس في الجامعة ولكن في الدول العربية، صحيح أن بريطانيا هي من أسستها على الرغم من السلبيات التي صاحبت إنشاء جامعة الدول العربية، لكن وجودها أفضل من عدمه، وليس من مصلحتنا أن نهاجم الجامعة أو مؤتمرات القمم؛ لأن هناك تياراً يسعى جاهداً إلى إفشال الجامعة العربية والقمم لكونها إطاراً للقاء الدول العربية وللعمل العربي المشترك، ولذا أرى أن الجامعة والقمة هي مرآة عاكسة لطبيعة الأنظمة العربية، فكما هي الأنظمة تكون القمة.

نعم هناك مصلحة لبعض الأنظمة العربية لإفشال التعاون العربي والذي ما زال حداً أدنى في وحدة الجامعة العربية، وعلى الرغم من سلبيات القمم العربية إلا أن هناك إيجابيات لها، فقد كان المؤتمر الأول الذي عقد عام ١٩٦٤م قد خرج عنه إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، واستطاعت الجامعة بزعامة مصر آنذاك أن تفرض على

الدول العربية إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية رغم معارضة كثير من العرب لذلك.

إذن فالخلل ليس في مؤتمرات القمم بل في عدم وجود القيادة العربية حالياً تستطيع أن تفرض على الآخرين مثل هذه التطورات داخل مؤتمرات القمم العربية.

ومثال آخر من زيارة السادات إلى القدس، ألا ترون أن مؤتمر القمة العربية في بغداد كوّن تكتلاً عربياً كبيراً ضد زيارة السادات للقدس وتوقيعه على «كامب ديفيد». وهذا العمل بيّن في الساحة العربية والغربية أن هناك إمكانية لعمل عربي موحد ولإيجاد موقف مشترك، وليس أن تقوم أي دولة بفعل ما تريد.

أخشى ما أخشاه أن هنالك دولاً عربيةً تريد أن تتحرر من هذه القيود حتى لا تقع في المستقبل تحت قرار القمة العربية كما وقعت مصر، فهي تريد أن تفعل ما تشاء حتى لا ينتقدها أحد مما تفعله في المستقبل، وحتى لا يطلب منها أحد البقاء داخل العمل العربي، وحتى لا يكون عليها رقيبٌ أو حسيب، فبقاؤها- يعني في جانبٍ من الجوانب- التزامها إلى حدٍ ما بقرارات الجامعة.

وفي المقابل هناك تيارٌ عربيٌ ينتقد الجامعة ومؤسسة القمة من أجل الإصلاح ولا يريد أن يهاجم مؤتمرات القمم العربية بل يريد تحسين أداء الجامعة ووظيفتها ومؤتمرات القمم العربية ولذلك هو يريد أن ينتقدها ليطورها.

وبالنسبة للتحديات أقول: إذا تم انتقاد الجامعة ومؤسسة القمة فما هو البديل لمؤتمر القمة والجامعة؟

إذا افترضنا عدم وجود مؤسسة القمة، وعدم وجود جامعة للدول العربية، فإننا في هذه الحالة لا نتصور حلاً لقضايا عربية رئيسة مثل الصراع العربي الإسرائيلي، ولن نتصور أنه يمكن حل مثل هذه القضية بشكل مشترك في حال عدم وجود مؤسسة عربية جامعة، بل تستطيع كل دولةٍ وحدها أن تقوم بحل المشكلة بشكل انفراديّ وجزئيّ مثل مشاكل الصومال أو لبنان أو سوريا.

ألا يدل حضور أمين عام الأمم المتحدة أو أمين عام المؤتمر الإسلامي أو وفد من الاتحاد الأوروبي أو الدول الأفريقية على أن هناك ما تزال نواة لعمل عربي مشترك، وأن العالم ينظر لنا- رغم المشاكل- أن هناك شيئاً ما زال يجمع العرب، وكأن جامعة الدول العربية نواة لجذب الدول لتدور حولها كثير من الدول العربية التي تريد العمل العربي المشترك، مع أن هناك دولاً لا تسعى جاهدةً لتحقيق ذلك.

وأتساءل هنا: لماذا لم ينعقد مؤتمر القمة منذ ١٩٦٤م إلى الآن في بعض الدول العربية مثل دول الخليج بما فيها المملكة العربية السعودية؟ إذ لم ينعقد فيها أي مؤتمر قمة عربي إلا من قبل سنتين. ما هو السبب؟ علماً أن هناك دول عربية فاعلة في النظام العربي وتمتلك قدرات وإمكانيات أكثر من الأردن مثلاً ومن دول عربية أخرى، فالبحرين على سبيل المثال تنازلت عن دورها وطلبت انعقاد المؤتمر في لبنان.

أرى السبب الرئيس لذلك أن هناك دولاً عربية لا تريد أن تبقى تحت مظلة العمل العربي المشترك وجامعة الدول العربية خاصة بعد حرب الخليج. وعلى سبيل المثال هناك دول عربية تهجمت على أمين عام جامعة الدول العربية بعد حرب الخليج، وبعض الدول العربية تنظر للأمين العام عمرو موسى وكأنه عدو بسبب مواقفه بالنسبة للعراق، وهذا جزء من التحديات التي تواجه الجامعة ومؤسسة القمة.

مع الأسف وعلى الرغم من أهمية القمة العربية أصبح هناك مؤخراً تطاول على القمم العربية بأن تأتي دولة كالولايات المتحدة وتفرض على الآخرين أن يحضروا أو لا يحضروا، أو يقللوا من مستوى حضورهم في هذا المؤتمر أو ذاك، وأصبح الآن بشكل علني ومكشوف وباعتراف الجميع. وهذا تحد كبير أيضاً، وأنا أخشى أن يأتي الكيان الصهيوني في المستقبل القريب أو قوى إقليمية أخرى لتتدخل في السيادة العربية.

ومن التحديات الأخرى على القمة عدم قدرتها على اتخاذ قراراتها وتطبيقها، وعدم وجود آليات تنفيذ لها. وتذكرون أنه قبل فترة تشكلت لجان لإصلاح ميثاق جامعة الدول العربية، لكن بعض الدول تدعي أن هذا التغيير في الجامعة يؤثر على سيادتها وقراراتها واستقلالها بينما القرارات التي تأتي من الولايات المتحدة وبعض القوى الأخرى لا تؤثر على سيادتها، بل ومن حق تلك الأطراف التدخل في السيادة العربية.

أرى أن هناك دوراً للجامعة العربية في انعقاد أي مؤتمر قمة عربي في أي وقت من الأوقات في ظل ظروف معينة، وكما حصل بعد هزيمة

العرب ١٩٦٧م واللاءات الثلاث في ذلك الوقت كان للجامعة دور في رفع المعنويات، ثم ألا تعتقدون أن العرب في مثل تلك الظروف يحتاجون إلى طوق نجاة! أظن أن اجتماع العرب في مؤتمر الخرطوم وإعلانهم اللاءات الثلاث في ظل الهزيمة يشكل جزءاً ايجابياً للجامعة العربية في العمل العربي المشترك وفي رفع المعنويات.

النظام العربي الحالي المتراجع أدى إلى تراجع العمل العربي المشترك، ولكن من إيجابيات الجامعة وجود مكتب المقاطعة للكيان الصهيوني، الذي كان له دور إيجابي في الصراع، وهذا جزء من العمل العربي المشترك ضمن الجامعة، علماً أن بعض الأصوات تنادي الآن بتفعيله، وهناك أصوات أخرى ترفضه لأنه يعيق من حريتها تجاه التطبيع مع إسرائيل.

وفي النهاية هل من الممكن أن تصبح مؤسسة القمة مؤسسة جماهيرية؟ وأن يفرض الضغط الشعبي نوعاً من القيود على مؤسسة القمة من أجل عدم التنازل عن الثوابت والحقوق؟

هذه مسؤولية كبيرة، وأرى أن الأنظمة العربية لا تفكر في تفعيل دور الشارع واحترام الرأي العام العربي، فهناك دول عربية تفضل ألاّ تكون هذه الثلاثة أيام للقمة موجودة؛ لأن البث المباشر لها عبر الفضائيات في فضح بعض الممارسات التي تتم هو لصالح الشارع العربي، ويكشف أوراق الأنظمة أمام الشعوب، مما ينعكس لمصلحة الجمهور العربي بأن يعرف نوعية الأنظمة القائمة على قضاياه المصيرية.

وفيما يتعلق بدورية انعقاد القمة فأرى أنه إنجاز كبير، لكن بعض

الدول تتهجم على مؤتمرات القمة العربية، ولذلك أخشى في المستقبل أن تختلق تلك الدول أعذاراً واهيةً من كون مستوى القمة هذه السنة منخفض، وأن تختلق أعذاراً أخرى كي لا تشارك في مثل هذه المؤتمرات كنوع من التحدي، ولكن دور الشارع يمكنه أن يمارس ضغوطات على الدول العربية بطلب توضيح التبرير الذي يمكن أن تقدمه هذه الدول أو هذا النظام إلى شعبه بسبب عدم حضوره القمة، علماً أنه وإلى هذه اللحظة لم يقدم أي نظام عربي تبريراً عن عدم حضوره القمة الأخيرة في دمشق وكذلك القمم السابقة!

وقد يكون عدم تقديم تبرير الزعماء لشعوبهم لخوفهم من الانتقاد في حال وضعوا تبريراً غير مقنع مما يفقدهم المصداقية أمام شعوبهم.

ومن هنا مازال الشارع يلعب دوراً، والضغط الشعبي عامل مهم في مسألة حضور دولة أو عدم حضورها، إذ إن كثيراً من الشعوب أصبحت واعية تماماً بما يحدث، وليست في منأى عن الساحة السياسية والعلاقات العربية العربية.

المحور الثاني

فرص تطوير مؤسسة القمة ودور القوى السياسية والاجتماعية العربية

جواد الحمد

أودّ أن أركز على أهمية الدور الشعبي الذي تفضلتم في التنبيه إليه، ولذا أذكر مثالا وعيته وتابعته عن قرب في ذلك، وهو أنه عندما كانت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في شهر أيلول/ سبتمبر من عام ٢٠٠٠م تذكرون كم حاولت أمريكا كثيراً تأجيل انعقاد قمة طارئة، وسعت إلى عقد قمة شرم الشيخ، وعندما فشلت قمة شرم الشيخ انعقدت القمة العربية في ٢١/١٠/٢٠٠٠م، وأنا لا أزال أذكر أن الذي يقرأ البيان الذي خرجت به القمة العربية آنذاك يمكن أن يصلح لأي فصيل فلسطيني مقاوم، فقد ارتفع سقف الخطاب السياسي العربي الرسمي إلى مستوى الخطاب الشعبي، وكانت هناك حركة جماهيرية في الشارع العربي. وعلى نفس المنوال حدث الأمر ذاته في القمة الإسلامية التي كانت تنعقد في الدوحة في أول تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠م، وكان عنوانها «التنمية والسلام»، وقد دعي كثير من الرموز والمفكرين العرب إلى مؤتمر عن «القدس» في قطر في نهاية شهر تشرين الأول/ نوفمبر ٢٠٠٠م قبل مؤتمر القمة الإسلامي بأيام، وأصبح الموضوع الأساس هو فلسطين والقدس وليس «التنمية والسلام»، ثم إنه في خلال المؤتمر التحضيري الأولي للقمة سادت قضية الانتفاضة على الجو سيادة تامة

لتلغى جلسات وتُعطى الانتفاضة- وحدها دون الموضوع الكلي- ثلاث ساعات متواصلة من الحوار وتبث بثاً مباشراً على تلفزيون قطر.

أقصد من هذا أن القوى الشعبية وحركة الشارع العربي فرضت على القمة بالفعل حضوراً حقيقياً؛ ولذلك كان سقف الخطاب السياسي للقمة الإسلامية مرتفعا أيضا نسبيا موازنة مع القمة التي سبقت ذلك.

فأنا مع أن الشارع العربي مهم. ولكن كيف سيكون دور القوى الشعبية بالفعل في تطوير مؤسسة القمة العربية؟

والمقصود بالشارع القوى والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والمفكرين والمثقفين والصحافة والإعلام، وليس بالضرورة المظاهرات، أو كل المجتمع.

فما هو هذا الدور الشعبي الذي يمكن أن يتبلور؟ وهل يمكن أن نطور المؤسسات العربية والإسلامية غير الجامعة العربية، بحيث ترتبط مع الجامعة العربية والقمة العربية؟ وهل يمكن أن نفرض مراقبين على هذه القمة؟ أو هل يمكن مثلا أن يُنتخب مراقبون من البرلمانات العربية، أو من المؤتمر الإسلامي، أو من مؤتمر الأحزاب العربية ليكونوا عنصرا مشاركا وفاعلا مع مؤسسة القمة العربية؟

خالد عبيدات

دخل البرلمانيون العرب تحت مظلة الجامعة، وهذا تطور يمثل على الأقل- من الناحية الدستورية- الأمة العربية أو الشعب العربي بشكل عام. هنالك وجود البرلمانيين من حيث الشكل لكن يجب أن يكون هناك تنظيم من الأحزاب العربية السياسية. ويجب على الأحزاب

السياسية أن تدخل داخل جامعة الدول العربية، ولكن هل يمكن أن تكون هذه الأحزاب ممثّلة في مؤسسة القمة؟

أنا أعتبر أن القمة العربية والجامعة العربية شيء واحد، فالقمة العربية هي قمة الجامعة العربية وأعتبرهم جسدا واحدا. أنا الآن أود انتقاد الشعوب العربية التي نوّمت نفسها وغيّبت نفسها عن العمل السياسي العربي، وكأنها أوكلت طوعاً أمور قيادتها إلى الأنظمة السياسية العربية ثم ذهبت تغطُّ في نوم عميق، فأوكلت المهام على أكتاف السلطة الرسمية وأعفت نفسها من مهام أساسية يجب القيام بها.

ولذلك أنا لا أبالغ عندما أقول: إن درجة الوعي عند السلطات الرسمية العربية متقدمة ومتطورة أكثر بكثير مما هي موجودة لدى التيارات الشعبية بشكل إجمالي. ومن هذه الناحية يجب أن تستيقظ الشعوب العربية للتحدث في مصالحها وفي قوميتها وفي كونها أمة واحدة. وهذا أمر ملقى على عاتق الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني أن توجد هذا الوعي وتتحرك نحو حله، وهذا أمر في غاية الأهمية، أن تتحمل الشعوب العربية جزءا من العبء الذي ألقته على مؤسسة القمة العربية وهي المؤسسة الرسمية، فالمؤسسة الرسمية تتحرك في إطارات معروفة رسمياً ودولياً فلماذا لا تساعدها الشعوب العربية وتتحرك دون قيود رسمية عليها، بمعنى: تعمل الشعوب العربية ما لا تستطيع القمة العربية أن تعمله بصفتها الرسمية وبصفتها تمثل الأنظمة الرسمية. فلماذا لا تتحمل الشعوب العربية ما لا تتحمله الأنظمة؟

جواد الحمد

نحن نعرف أن هناك قوانين قطرية محلية تفرض سياسات معينة في التعامل مع الشارع، وهناك اتفاقات دولية ثنائية أو أكثر، فعندما توقع الدول العربية اتفاقيات دولية اضطرارية، وتسوّغ ذلك بجملة من الخطابات ومن التبريرات أمام شعوبها أو أحزابها بأنه لا خيار لدينا، أو أن ذلك اضطراري، أو أننا لا نستطيع أن نبعد أنفسنا عن العالم. وعندما تخرج القوى الشعبية أو الأحزاب فتطالب بأن تتحمل شيئاً من المسؤولية، فإن الحكومات بمجملها تأتي بتلك الأثقال الخارجية والمسوّغات التي تدّعي أنها مضطرة لها وتحملها للمؤسسات الشعبية، لماذا لا تلتزم هي بها أمام العالم وتترك للشارع رأيه وحركته؛ لأن الشارع وأحزابه ومؤسساته لم توقع على تلك الاتفاقيات، بل وربما لا تعترف بها، ومن هنا لا بد من أن تعطى القوى الشعبية فرصة لأن تكون رديفاً للقمة، فعلى المؤسسات واجب العمل وعلى الحكومات واجب أن تفسح لها.

لماذا لا تعمل القوى الشعبية ولماذا لا تفسح الدول للقوى الشعبية المجال؟.

موسى الحديد

تأكيداً لما تفضل به الأستاذ جواد أحب أن أضرب مثالاً على القدرة التي يمكن أن تلعب بها أية دولة تحكمها اتفاقيات أو معاهدات في الإطار الداخلي أو في التعامل مع مؤسساتها الديمقراطية والحزبية والشعبية.

وهذا المثال متعلق بتركيا، فهي عضو في الناتو (حلف شمال

الأطلسي)، ودول الناتو هي التي هاجمت العراق، وطلبت هذه الدول من تركيا أن تستخدم قواعدها لمهاجمة العراق من الشمال. وكمخرج سياسي أرسلت تركيا هذه المعضلة أو هذا الطلب إلى البرلمان، والبرلمان رفض، والقيادة التركية قالت: أنا أحترم هذه المؤسسة، وسأتوقف عند هذا القرار ولا أستطيع المشاركة.

ومثال على العكس من ذلك: ما حدث في إحدى الدول العربية عندما عرضت على برلمانها معاهدة تسليم المجرمين الأمريكان إلى الهيئات الدولية، على أن لا يُسلمَ هؤلاء إلى المؤسسات الدولية وأن يُسلموا إلى أمريكا، وبالفعل أجمع برلمانها على رفض هذا الشيء، ولكن بعد ذلك بأسبوعين قال بوش: لا مساعدات اقتصادية لتلك الدولة إلا بقبول هذه الاتفاقية. ومع احترامي لذلك البرلمان إلاّ إنه بعد ذلك بأسبوعين أو أكثر وافق بالإجماع على الاتفاقية، وعندما سُئل أحد البرلمانيين لماذا رفضت ولماذا وافقت؟ قال: لم أكن أفهمها والحكومة لم توضحها جيداً.

والقصد من ذلك أنه يجب أن يكون هناك تبادل رؤى واحترام وجهات النظر بين الأنظمة والقوى الشعبية والسياسية، ودون هذا الكلام فنحن غير قادرين على تفعيل هذا الدور.

عبد الهادي الفلاحات

الحالة الأوروبية تعيش حالة توافق بين مؤسسات الحكم ومؤسسات المجتمع المدني، ولذلك رؤية المصالح تصب كلها في مصلحة، لأن الجميع ينظر لها من منظار واحد. وبالتالي تدعيم القرار الرسمي دائما ينبع من

الإحساس الشعبي والحالة مختلفة تماماً في الواقع العربي.

والسؤال هنا: أين القرار العربي الرسمي النابع من المصلحة الشعبية؟ إلى أين يتجه؟ نحتاج إلى إجابة على هذا السؤال، وأعتقد أن القرار العربي مرهون بإرادة خارجية، وبالتالي فتحرير القرار العربي يحتاج إلى جهد شعبي عربي غير طبيعي ومضاعف، والشعوب العربية إلى الآن هي محاصرة بالقطرية، وكثير من الأحزاب تعيش ما تعيشه الأنظمة، فهناك ضعف في الحريات وكثرة في القيود، والحريات السياسية أطواق من الفولاذ حوصر فيها العمل العربي، حتى وصل التدخل والضغط إلى العمل الخيري، وأصبح العمل الخيري محارباً، فضلاً عن الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي. لقد تدخل صاحب القرار بذلك، بإرادته أو بعدمها وأصبح يواجه العمل الخيري بشبهة «الإرهاب». ومن هنا فإن التغيير يحتاج إلى جهد كبير.

ومن جانب آخر أُسقطت القطرية أيضاً على الأحزاب العربية، وأصبحنا نتحدث في اتحادات الأحزاب العربية وفي مؤتمراتها وفي المؤتمر القومي الإسلامي والاتحادات المهنية من بُعد قطري. أقول: إن العمل القطري يكون مطلوباً أحياناً لكن الانحياز القطري يجب أن يصب في النهاية في المصلحة العربية والعمل العربي المشترك. فشيءٌ طبيعي أن نعزّز الاقتصاد والسياسة والاجتماع في الأردن مثلاً، ولكن أن يكون ذلك في سبيل المصلحة المشتركة مع الوطن العربي جميعاً.

يجب أن تكون القوى الشعبية ضاغطة بشكل كبير وإيجابي، بمعنى

عدم مناكفة الحكومات أو منافستها بشكل شيء، ولذلك وحتى أقوّم مسار الحكومات وحتى أكسر القيد الذي يُعتقل داخله القرار الرسمي العربي، لا بد أن أعظّم هذا العمل من خلال تغيير معادلة التمثيل السياسي الرسمي للشعوب العربية، فكل الحكومات العربية جاءت إلى الحكم دون تمثيل حقيقي لشعوبها بل ودون اختيار من الشعوب، حتى إن بعضها يعتمد في التشكيلات الحكومية على المحسوبية والوساطات والمعارف دون الكفاءات والقدرات والرغبة الشعبية الحقيقية، فالقرار العربي والتمثيل الرسمي العربي لا علاقة له بالشارع وبمؤسسات المجتمع، حتى بدا الجانب المالي الاقتصادي ورأس المال يفرض شروطه على الواقع العربي السياسي ويظهر على الساحة من جديد. وأنا أقول ما دام هذا هو الواقع –وهو في الحقيقة واقع صعب جداً– فلا يمكن أن يكون العمل الشعبي العربي ذا جدوى أو له أثر مباشر على الساحة العربية إذا لم تتغير معادلة الحكم في الوطن العربي.

ولذلك فالمعادلة هي أنه إذا جاء رئيس جمهورية ما ويريد وضع أحد أقاربه رئيساً للوزراء مثلاً فعليه أن يُجري انتخابات، وليس لدينا مانع، لذلك يجب أن يكون صاحب القرار السياسي والاقتصادي منتخب من الشعب، حتى يكون الشعب فعلا هو الذي يحاسبه ويسائله، ولتكون قراراته نابعة من مصالح الشعب. أما في ظل عدم وجود محاسبة وفي ظل عدم وجود مجالس شعب منتخبة وغير منتجة وغير قادرة على اتخاذ القرار وحدها وتحتاج غالبا إلى توجيهات

الحكومات، فيجب أن يكون هنالك قوى شعبية ضاغطة تطالب بأن يصبح رؤساء الحكومات منتخبين من الشعب.

أضرب مثالاً في الجانب الاقتصادي، عدد سكان الوطن العربي ٣,٥ ٪ من سكان العالم تقريباً، مساهمة الدول العربية في الفساد المالي العربي حسب تقرير منظمة عالمية هو (٣٠٠) مليار دولار من أصل (١٠٠٠) مليار. يعني أننا نساهم ب ٣٠٪ من الفساد المالي العالمي وهذا مؤشر على أن غياب المساءلة والشفافية يوصلنا إلى حالات من التردي السياسي الاقتصادي وغيرهما.

وفيما يتعلق بأهمية الجامعة ومؤسسة القمة فأرى أن القول بأن القمة العربية هي الرداء الذي يستر العورة العربية كانت صحيحة قبل ١٩٩١م، لكنها لم تعد كذلك بعد ذلك، وبدأ الرداء ينكشف بصورة أكبر مما عليه الآن، وهذا يضع الشعوب والمؤسسات العربية أمام مفترق طرق: إما أن نزيد في حالة التدهور الحاصل بصورة كبيرة جداً، أو نوقف الخسائر مؤقتاً. الكل مجمع على ضرورة بقاء مؤسسة الجامعة والقمة العربية، ولكن يجب أن نبحث كيف نُفعّل دورها وأداءها؟

أود في النهاية أن أعلق على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، أرى أن تأسيسها من خطايا الجامعة العربية وسلبياتها وليست من إيجابياتها، لأن تأسيس المنظمة أعفى الحكومات العربية التي كانت مسؤولة قانونياً وإدارياً واجتماعياً وأخلاقياً عن فلسطين من التزاماتها، لأنه بعد مرحلة طويلة من النضال والقتال أصبحت منظمة التحرير

كأي مؤسسة عربية لا تفعل شيئاً، بل وربما ساهمت مثل كثير من الأنظمة في إضعاف القضية الفلسطينية.

المفارقة بين الحالة العربية والحالة الأوروبية تحتاج إلى مناقشة ودراسة لنتبيّن كيف يمكن أن يكون جهدنا إيجابياً في الوصول إلى قدر كبير من التوافق بين الشارع العربي وحكوماته وأنظمته، وإن كنت أعتقد أن ذلك صعب إلاّ أنه يمكن البدء فيه بمطالبة الأنظمة بفك الأطواق التي فرضتها على الشعوب وحرياتها، بحيث يجب أن يتم تفعيل الدور الشعبي كي يفك أطواق النظام الرسمي.

جواد الحمد

نحن أمام موضوع صعب في هذا المجال، أي أمام الحديث عن المفهوم القطري والوطني والعلاقة بينهما، لا سيما أن الحديث في ذلك قائم منذ الستينيات والسبعينيات، بالإضافة إلى السعي من بعض الأطراف في الجامعة العربية لوضع مفهوم أو تصوّر حول الأمن القومي العربي.

إن مفهوم الحوار الوطني في المجتمعات العربية والانطلاق من المصلحة الوطنية في القطر أو المصلحة القومية العامة في كل قطر هو مفهوم غير مفعّل، بل هو اجتهادات شخصية لفرد أو دولة أو مؤسسة. وأصبح ذلك الاجتهاد مقياس في الحكم على آراء الناس حوله، وليست هناك دولة عربية أجرت مثل هذا الحوار إلى الآن إلا بجزء منه على الساحة الفلسطينية.

الأمر الآخر، المشروعية السياسية للحكومات والتي تفضل بها

المهندس الفلاحات، هناك إشكالية أنه يوجد خوف من الحكومات من مؤسسات المجتمع المدني، وعندما يتحدثون عن حزب ما أو عن تيار ما فكأنهم يتحدثون عن عدوّ أمامهم، ويتحدثون عن خطورة تيار ما وربما عن «إرهابه» ويربطونه بقضايا إقليمية ودولية كي يضخموا الأمور ويبقوا على مصالحهم.

لم تستوعب النخب السياسية الحاكمة إلى الآن أن النخب السياسية المدنية والأحزاب السياسية الشعبية يمكن أن تكون شريكاً لها يعينها على القرار، فضلاً عن عدم قناعتها بالسماح لها أن تشاركها في القرار.

ولكن في المقابل هناك مسألة مدّ الجسور، أين القوى السياسية العربية التي تعمل على بناء جسور بينها وبين الحكومات؟ كثير من تلك القوى ليست حريصة على مد جسور. ومدّ الجسور بالمفهوم الثقافي له معناه. والطرف الآخر- الحكومة- لا يقلق من ذلك، بل هو سعيد بانفراده بالحكم وتحجيمه للآخرين.

إن عدم حرص هذه القوى على إقامة جسور متواصلة مع الحكم ليس تصرفاً سليماً؛ فكيف تعتقد قوى سياسية أن الاتصال برجال الدولة أمر عبثي!، وهذا برأيي غير صحيح لأنك بتواصلك مع مؤسسات الحكم لا بد أن تؤثر ولو بنسبة قليلة. وأيضاً لا بد أن تكون هناك أطراف في تلك المؤسسات الحاكمة تسمع وتحترم القوى السياسية.

استخدام القوى الشعبية لأسلوب تعرية الحكومات أمام الشعوب بأنها فاسدة وما شابه ذلك وبأنه لا إرادة لها وأنها توجه من القوى

الخارجية، كل هذا غير معقول بشكل مطلق. لأن القوى الشعبية حينما تتصرف كذلك فإنما تخدم الحكومات من زاوية أخرى وتعطيها أعذاراً، فالنظام يجد بين أركان الدولة التي يقودها في هذا الكلام عذراً إضافياً بقولهم: إننا إذا فعلنا كذا فإنهم سيقطعون عن الدولة مساعداتهم وسيسحبون سفيرهم أو غير ذلك.

لا شك أن هناك مسائل تتدخل فيها الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تدخلاً مباشراً، ومثال ذلك موضوع قمة دمشق الأخيرة، الذي فُضح إعلامياً؛ إذ جاءت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندااليزا رايس إلى المنطقة من أجل التأكد من عدم اكتمال حضور بعض الدول. وهناك أيضاً موضوع مكافحة «الإرهاب» الذي كانت أمريكا فيه تفرض رأيها مباشرة دون أن تسمع أو تسمح لأحد بالتدخل وقالت: إما أن تكون معنا أو ضدّنا.

لكن ذلك لا ينطبق على كل شيء؛ فلدى كل حكومة هامش متفاوت في النسبة، وفي بعض القضايا يكون صفراً، ومن هنا فإن مهمة القوى الشعبية والمفكرين ألاّ يعتمدوا على نظرية واحدة.

ومهمّ أيضاً نظرية بناء الكادر الحزبي والكادر النقابي والكادر البرلماني بأن يكون لديه نظرية متوازنة يستطيع من خلالها محاسبة الدولة.

ومن هنا يجب إيجاد علاقة سياسية قوية بين القوى السياسية والقوى الشعبية وبين النخب السياسية الحاكمة إلى أن يتغير الطموح المطلوب،

ويصل إلى مراحل بناء الجسور والتشارك في تحقيق المصلحة، وإلى إبعاد أفكار الإقصاء والتهميش عند أي منهما.

هذه بعض القضايا التي أحب أن نغذّيها لأنها مهمة في دور القوى السياسية.

عزام الهنيدي

هناك ملاحظات على ما تفضل به الأستاذ جواد، وكأنه يريد وضع اللوم كله على المؤسسات المدنية والأحزاب السياسية، لكنني أرى أن الإصلاح لا يمكن أن يحدث بسهولة وليونة، ولكنه يبدأ بالتضحية والمواجهة، وخير مثال على ذلك ما يحدث الآن في مصر إذ المواجهة على أشدّها بين النظام الحاكم وبين الشارع المصري وعلى رأسه جماعة الأخوان المسلمون التي يسعى النظام إلى إقصائها بكل الوسائل. وكذلك ما حدث في الأردن من تحشيد لكل الطاقات الحكومية لمواجهة الحركة الإسلامية في الانتخابات البلدية والبرلمانية سواء كان ذلك بأعمال مشروعة أو غير مشروعة كاستعمال الجيش في انتخاب مرشحي الحكومة وضد مرشحي الحركة الإسلامية وغيرهم.

الأصل في نجاح عملية التواصل ومدّ الجسور أن يحدث الإصلاح قبل كل شيء، فما دام الإصلاح مفقوداً، وما دامت الأنظمة عاجزة بإرادتها وعدم رغبتها في الإصلاح، فإن الأمور ستبقى سيئة. وقد حاول الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، أن يُحدث إصلاحاً في الجامعة العربية لكن بعض الأنظمة أفشلت ذلك فشلاً ذريعاً و لم تعمل تداولاً سلمياً للسلطة.

نعم على الشعوب دور كبير مهمٌ، ولكن كثيراً من القوى السياسية تعتقد أن عملها عمل هامشي سطحي، وهذا خطأ الأحزاب التي تكتفي بالبيانات دون التحرك والمواجهة السلمية الميدانية، لذا لا بد من عمل جماهيري حقيقي وضغط في هذا الاتجاه للوصول إلى الإصلاح، وإذا تم هذا الإصلاح فستتقدم الإيجابيات وتنهض الجامعة العربية بإرادتها المستقلة لتلبي طموحات شعوبها.

أحمد الشناق

يشهد المشهد العربي برمته انقلابا عاما على الثوابت باسم الدين وباسم السياسة وغيرهما. ويرى المشاهد تفاوتاً عند الأنظمة أو عند الأحزاب الفكرية والسياسية في التعامل مع بعض الثوابت وربما تناقضاً في بعض الأحيان.

نحن نخاف من الحركة السياسية العربية، ومؤتمر الأحزاب العربية مقولب وجامد يشبه الحكم الوراثي، سواء في الأعمال أو الأشخاص.

أما الخطاب القومي والسياسي فهو يدل على الفتنة، والأمة العربية الآن في مرحلة انفلات، ونحن ننتظر مرحلة تشبه مرحلة دويلات الطوائف، ولذلك يخشى العاقل من انهيار الدولة الوطنية والذي يعني المقدّمة لأشياء أسوأ.

الأمر الآخر، أين الحركة السياسية العربية وأين الجامعة العربية من إعدام رئيس عربي دون أن تُحرك ساكناً؟

ومن ناحية أخرى، وبصرف النظر عن الموقف من القوميين

والإسلاميين وحتى الوطنيين واللبراليين، أرى أن القضية عميقة وخطيرة، فجوهر الصراع في المنطقة هو: بيد مَنْ سيصبح العرب ورقة تفاوضية على أجيالهم وقضاياهم ووجودهم على أرضهم؟ ومن هنا فإنه سيصبح الغياب عن مؤتمر سوريا مثلاً يعني عدم الموافقة على إعطاء دور لأحد، لأن الدور الذي يريده نظام ما لا يريده نظام آخر، ولذلك هذا لا يعني مقاطعة القمة العربية.

أما الأمن القومي العربي فهو مزعزع إن لم يكن معدوماً، ولذلك لا بد من إيجاد مفهوم جديد له، إذ إن تركيا جزء من الأمن القومي العربي على صعيد سياسي واقتصادي مائي، بل إنها تتوسط بين إسرائيل وسوريا منذ شهور في المفاوضات، وكذلك الأمر بالنسبة لإيران التي يمكن الاستفادة منها لخدمة الأمن القومي العربي ضد هيمنة أمريكا وتصرفاتها.

وعلى الرغم من ذلك، هناك تحركات إقليمية تريد أن توصل واقع الإقليم إلى أسوأ مما هو عليه ضد شعوب المنطقة خدمة لإسرائيل وأمريكا ومشروعهما، والذي يظهر على السطح يختلف عما هو مخبأ، ولذلك على الحركة السياسية العربية أن تكون واعية لما يجري في المنطقة، فنحن العرب لن نسلم أنفسنا، وها نحن نرى العراقيين والفلسطينيين الشرفاء كيف يتعاملون مع الواقع، ونحن نؤمن أنه ليس للاحتلال في المنطقة وجود، وهو بعيد كل البعد عن طبيعة المنطقة تاريخياً وثقافياً وحضارياً وغير ذلك، ولذا فالمسألة مسألة وقت، فعلى أضعف التقديرات يمكن للعامل الديمغرافي أن يقضي على هذا الكيان.

هذا حق الأمة، ولكن ما يجري في اللعبة الأخرى كوارث، ومن هنا من حق بعض الأنظمة أن تخاف، والآن لم يعد الأمن عربياً، هناك عولمة أمنية: إما معي أو ضدي، ومن نتائج ذلك احتلال دولة بادّعاءً «الإرهاب» والقاعدة وأسلحة الدمار الشامل. وكل ذلك كذب وزيف، مع أن قرار بوش كان قراراً باحتلال عدة دول في اللحظة نفسها، ولولا تدخل زعيم عربي مؤثر لكانت القوات الأمريكية تقوم بتجهيزات لاحتلال اليمن والعراق والسودان وأفغانستان.

والمشكلة أن مؤتمر الأحزاب العربية يلقي خطاباً جامداً لا يمكن أن يحرك شارعاً، ولا يمكن أن يؤثر في الأنظمة، وأنا ألتقي جداً مع الأستاذ جواد، فأحياناً قد يسعف الموقف الشعبي بعدم اتخاذ قرار، أو بالتراجع عن قرار سلبي. ومثال ذلك ما حدث في الأردن عندما تحركت بعض الأطراف ضد قرار رفع أسعار الخبز، وحدث ما أرادت تلك القوى، وبالتالي كيف نفكر الآن من جديد بقضيتين: الأولى: البعد عن التشكيك والاتهام ابتداءً، والثانية: مخاطبة السلطة بعيداً عن الاستقواء، فالحوار هو الذي يوصلنا إلى التوافق.

ومن هنا أستغرب ببعض الخطابات السياسية التي يتكلم أصحابها بنبرات غير منطقية وغير معقولة، كأن يكون خطاب دولة ضد دولة أخرى بالتهديد بالنفي عن الخارطة، هذا غير معقول.

إذن هل عدنا إلى خطاب أن العرب هم من يدفعون الثمن في سبيل أجندات إقليمية نحن جزءٌ فيها؟ علماً أننا لا نشارك فيها ولا نعرف

طبيعة اللعبة، وعلماً أن المفاوضات قائمة على قدم وساق بين إحدى القيادات السياسية العراقية – والتي قد لا تكون عراقية- وبين أمريكا على حساب العراق وشعبه وعمقه الإقليمي.

ولذلك على الحركات الحزبية في الأردن وغيره أن تعرف ماذا يجري في المنطقة وأن تقدم لذلك رؤية.

المفكر الشيعي حسن علوي قال: إذا قرأت تفاصيل الحرب القائمة فهي حرب على السُّنة في المنطقة.

إذن آن الأوان للحركات الحزبية العربية ومؤسسات المجتمع المدني أن تعيد الرؤية بالمنظور القادم للمنطقة، ومن الخطر جداً أن يُقدّم الرأي الأمني على الرأي السياسي كما هو عند كثير من الأنظمة العربية، علماً أن الأصل أن يستفيد السياسي من البعد الأمني.

هناك ميزة إيجابية لبعض الأنظمة العربية تتمثل بالحفاظ على وحدة جغرافية القطر، ومثال ذلك ما كان يعنينا في النظام العراقي السابق الذي سعى للحفاظ على وحدة جغرافية العراق، ولذلك يعنينا في مصر وحدة دولة مصر، وفي سوريا وحدة دولة سوريا، وكذلك الأردن والسودان، وهكذا.

وفيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي غير الموجود، وفي ظل الفوضى الاقتصادية والمشكلة الغذائية التي تعاني منها كثير من الدول العربية، لم نر موقفاً يطالب دول النفط بمساعدة الآخرين.

نحن ندرك أن هناك تشرذماً وفساداً في العلاقات، ولكن لو حدث

انفتاح اقتصادي وعملي بين دول الشام والخليج مثلاً فإن هذا سيُحدث نقلة نوعية إيجابية للوطن العربي وشعوبه.

ومن هنا فإن موضوعاً مثل موضوع حصار غزة هو مسؤولية كل الدول العربية عموماً والدول النفطية والغنية خصوصاً، فهل من المعقول أن يجتهد رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية في جمع بعض الملايين لمساعدة الشعب في غزة وهناك مليارات الدولارات التي تُنفق بفوضى!

ولذلك لا بد من إيجاد بعض الحلول، وإن كنا الآن لا ننادي بوحدة عربية إلاّ أنه يمكن عمل كثير من الحلول المعقولة والممكنة، مثل مدّ سكة حديد تربط الدول العربية، ومثل الاهتمام بزراعة محاصيل زراعية مهمة كالقمح في السودان، وغير ذلك.

آن الأوان أن نبدأ بالتفكير بخطاب جديد؟ كيف نفتح حواراً جديّاً مع مسؤولين بأننا شركاء في الهم؟ وكيف نخاطب هذا العالم الغني حول الأوضاع العربية؟

لا أعتقد أن الجامعة العربية تستطيع أن تقدم شيئاً للوطن والأمة، بل ربما تكون وعاءً وغطاءً للعجز العربي الرسمي، وشكلاً لا جوهر فيه.

موسى الحديد

كيف يمكن تطوير مؤسسة القمة، أو كيف ننظر إلى مستقبلها؟

أولاً: لا بد من توحيد المرجعية، أو توحيد المنهجية، أو تقارب وجهات النظر. فالدول العربية أنظمة وأحزاباً متعددة المنهجيات والمرجعيات، كلٌ له منهجيته، وكلٌ له مرجعيته، وكل يتحرك في وادٍ بعيداً عن الآخر.

ثانياً: العمل على تنقية الأجواء العربية، والجامعة العربية هي مؤسسة القمة بالدرجة الأولى قبل الأمانة العامة، إذا لم نُحيّد المشاكل البينية التي بين الدول العربية ونعمل على الأمور المتفاهم عليها، ونعظّم الايجابيات ونترك السلبيات، وهذا الأمر يحدث من خلال تحييد المشاكل وتأجيل الحديث فيها، ويجب أن يكون هناك اجتماعات ثنائية مكثفة –كما في الاتحاد الأوروبي الذي تتم بين زعماءه لقاءات واجتماعات دورية مستمرة قبل موعد القمة لمدة لا تقل عن شهر لتقريب وجهات النظر بين القادة وحل المشاكل البينية.

ثالثاً: يجب أن تضطلع الجامعة بدورها أداة رئيسية للعمل العربي المشترك، وليس لدولة دون أخرى، أو للقوي دون الضعيف، فتصبح قيادتها وبرامجها واجتماعاتها دورية في الأشخاص والزمان والمكان.

رابعاً: احتواء النزاعات العربية العربية وتسويتها من خلال آلية الوقاية، أو الاجتماعات والتدخلات الإيجابية، أو إنشاء محكمة عدل عربية لحل المشاكل.

خامساً: العمل نحو التكامل الاقتصادي العربي، بالمفهوم نفسه الذي تحدث به الأستاذ أحمد قبل قليل، وليس المقصود بالتكامل هو الحصول على المال فقط، ومثال سلبي على ذلك أن دولة عربية تقل نسبة مواطنيها أمام مجموع الموجودين وهم ليسوا عرباً لتصل إلى أقل من ٣٠٪، ألا يمكن استثمار العقل والجسم العربيين في تلك الدولة!

سادساً: تشكيل برلمان عربي بالانتخاب وليس مندوبين عن البرلمانات العربية.

سابعاً: إقامة نظام أو منتدى للأمن القومي العربي، مثل إنشاء مجلس للأمن القومي العربي يقوم بتنفيذ قرارات داخل الدول العربية مثل مجلس الأمن الذي ينفذ قراراته في العالم.

ثامناً: دعم المنظمات العربية الاختصاصية بحيث تكون مستقلة في اتخاذ القرارات والتوصيات المناسبة لخدمة الدول العربية وتكاملها.

تاسعاً: وَصْلُ الجامعة العربية مع مؤسسات المجتمع المدني العربي ومؤسساته، وليس من خلال القمة، وإنما في تنظيمها الداخلي من خلال الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتُعنى بالأمانات والنقابات والأحزاب والبرلمانات وغيرها.

عاشراً: تعديل نظام التصويت في جامعة الدول العربية، واعتماد أسلوب الدبلوماسية الجماعية وتطوير جهاز الأمانة العامة وتفعيله.

أحمد سعيد نوفل

يجب تغيير النظرة السلبية للجامعة والقمة العربية، فالمشكلة ليست في مؤتمرات القمم، وإنما المشكلة في الذي أدى إلى وصول الوطن العربي والأنظمة العربية إلى هذا المأزق. ما المانع أن تكون مؤتمرات القمة لحل المشاكل البينية! هل بالضرورة أن تكون فقط لإصدار بيان مشترك متفق عليه سابقاً؟ يمكن أن تكون القمة العربية مشتركة لحل الخلافات العربية وليس فقط للحضور.

رغم أن هناك عقبات وسلبيات في حركة الأنظمة والمؤسسات المدنية على حدٍ سواء إلاّ أن الأنظمة العربية مأزومة، وهذا الأمر يظهر

بوضوح من تصريحات كثيرٍ من المسؤولين الرسميين. ولكن السؤال هنا: هل أُجهض التحرك الشعبي الآن ؟ أنا أرى أنه يمكن أن ينطلق ويتحرك، ولكن هل من مصلحة الأنظمة العربية أن توظف التحرك الشعبي الذي قد يعارض مواقفها الرسمية عالمياً؟ أنا أرى أن التحرك في الشارع العربي مفيد للأنظمة العربية، ولصالحها لإحداث نوع من التوازن أمام العالم، ولأن النظام العربي بحاجة إلى دعم داخلي، لا سيما أن النظرة الغربية في إحداث ديمقراطية وإصلاح في البلاد العربية تركز على احترام إرادة الشعوب، فهل يعقل ألا تنطلق مظاهرة عربية ضد الحرب على العراق في الذكرى الرابعة للاحتلال، وقد خرجت المظاهرات في لندن وباريس ونيويورك وبلاد الغرب.

موسى الحديد

أعتقد أن اللوم- فيما يتعلق بعدم خروج مظاهرات عربية- يقع على المسؤولين الرسميين في الدول العربية؛ فكل البيوت والعائلات العربية ترفض ما يجري للأمة والأوطان، ولكنها عندما تخرج إلى واقع الحياة في المظاهرات يكون لكل مواطن عربي رجل آخر بجانبه من الأجهزة الأمنية وغيرها يضغط عليه، فالشعوب العربية إذا وجدت الفرصة للمواجهة مع العدو فهي جاهزة.

أحمد سعيد نوفل

ما زلت متفائلاً بالشارع العربي بحيث يكون موقفه إيجابيا، وليس لمصلحة قضايا قومية بل لمصلحة أنظمة عربية، لأن الجدار الموجود

بين الأنظمة والشارع سوف ينعكس بالنهاية بشكل سلبي على هذه الأنظمة، فهناك مواقف تختلف عن الموقف الرسمي. ولا أستطيع أن أدافع عن الموقف الرسمي أمام جهات دولية، بعكس الموقف الشعبي الذي لا يستطيع أحد أن يلومني عليه أو أن يتجاهله.

لماذا أضع كل ثقل هذه التنظيمات في سلة النظام العربي الرسمي وأقول إنها عاجزة عن التحرك. هذه مسؤوليات النقابات المهنية، ولدينا مؤتمرات مقاومة للتطبيع، ولدينا مؤتمرات أخرى كالمؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي الإسلامي وغيرها من المؤتمرات التي يمكن أن تُسْتثمر لإحداث الفعل والتأثير على الأنظمة. فمثلاً خرجت في الدار البيضاء في المغرب قبل فترة مظاهرات هي الوحيدة التي خرجت في عاصمة عربية ضد الاحتلال الأمريكي للعراق.

رغم تحرك مؤسسات المجتمع المدني العربية والأحزاب السياسية إلا أنه يجب ألا نضع اللوم على مؤسسة القمم العربية فقط؛ لنقول إن الخلل الموجود الآن في الساحة العربية بسبب مؤتمرات القمم أو بسبب الجامعة العربية. علينا أن نضغط باتجاه تفعيل دورها، ومن أجل تعريف الشارع العربي بآليات دعم هذه المؤتمرات لتصب في المصالح العليا للوطن العربي.

عبد الهادي الفلاحات

هناك فجوات كبيرة جدا بين الأنظمة العربية من جهة وبين الشعوب ومؤسسات المجتمع والأحزاب العربية من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال

تجتهد كثير من الأنظمة بكل ما أوتيت من قوة نحو السلام والمصالحة مع اليهود، رغم أن اليهود يحرقون الأخضر واليابس ويقولون: لا نجد شريكاً للسلام. بينما تنادي الشعوب العربية على اختلاف توجهاتها من المحيط إلى الخليج بآليات وطرق جديدة للتعامل مع هذا العدو الغاصب، ولكننا نرى ونعيش عدم الاحترام من هذه الأنظمة لإرادة الشعوب وكرامتها.

وفيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي والغذائي فإن الفجوة العربية الغذائية زادت على (٢١) مليار دولار عام ٢٠٠٦م، وحجم التبادل العربي السلعي (٨٪) فقط من حجم التجارة البينية العربية، والكفاءة الإنتاجية في الوطن العربي- بسبب هجرة الكفاءات وهروبها- تساوي (٥٠٪) من الكفاءة الإنتاجية في الدول المتقدمة، وإنتاج العالم العربي من المحاصيل هو (٥٠٪) من حاجتنا، أما المياه فعندنا نسبة ضئيلة جدا من المياه المتاحة عالمياً، والأرض العربية الصالحة للزراعة وهي غير مزروعة تقدر بـــ (٢٠) مليار هكتار.

الخلل هو وجود دول تملك موارد مائية، ودول تملك موارد طبيعية، وأخرى تملك موارد بشرية ومؤهلة، ولكن نقطة الالتقاء مفقودة للأسف.

الفصل الثاني

تحليل مضمون القمم العربية
٢٠٠١- ٢٠٠٨م

أولاً: خلفيات انعقاد القمم العربية ومواعيدها وأهم قراراتها

• قمة عمان ٢٠٠١م

أول قمة تعقد على أساس القمم الدورية، وأول قمة عربية تعقد في عهد الملك عبد الله الثاني، وهي أيضا أول قمة بعد انطلاق انتفاضة الأقصى. أما الموضوعات التي تناولتها فهي:

قضية العراق المحاصر، والتهديدات بالحرب كانت على رأس أجندة القمة، وما يتبعها من العلاقات العراقية الكويتية، ثم القضية الفلسطينية وانتفاضة الأقصى ومجيء شارون للحكم في إسرائيل. والعمل العربي المشترك.

شهدت القمة حضورا مميزا للقادة العرب، كما شهدت بعض الانسجام باستثناء العلاقات العراقية الكويتية التي شهدت سخونة وتوترا.

تعهد القادة العرب بدعم صمود الشعب الفلسطيني ماليا وسياسيا وتحذير إسرائيل من مخاطر تنصلها من الأسس التي قامت عليها منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وأكدت القمة تمسك القادة العرب بقطع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس.

• قمة بيروت ٢٠٠٢م

عقدت القمة في موعدها الدوري (٢٧ آذار). وكان من المفروض أن تعقد القمة في دولة البحرين حسب التسلسل الدوري للقمم الذي يعتمد الأحرف الأبجدية، لكن البحرين اعتذرت فتقدم لبنان لاستقبال القمة.

قبل ذلك بسبعة أشهر وقعت أحداث (١١ سبتمبر)، وبدأت الولايات المتحدة بشن حربها على «الإرهاب»، واستغلت إسرائيل هذا الظرف فتصاعد العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، ونفذ شارون عملية السور الواقي، واجتاح مدن الضفة الغربية، وحاصر الرئيس ياسر عرفات في مقره في مدينة رام الله.

بدأ العرب يخشون تداعيات أحداث (١١ سبتمبر) على نظامهم الرسمي وعلى مواقف شعوبهم، خصوصا أن إسرائيل استطاعت استغلال الحادثة لوصم الفلسطينيين بالإرهاب.

كثر الحديث عن مبادرة سيطرحها ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز بخصوص القضية الفلسطينية، ومدى تقبل القمة لها، وكان يخشى من معارضة سورية لبنانية. والتسريبات الأولى للمبادرة السعودية ظهر فيها غياب حق العودة.

وواجهت معضلة حضور الرئيس الفلسطيني المحاصر، وكان يخشى أن لا تسمح له إسرائيل بالعودة إذا حضر القمة، وفي النهاية ألقى عرفات كلمته من رام الله.

التأمت القمة بغياب عدد كبير من الزعماء، على رأسهم الرئيس المصري، و لم يُحل ذلك دون إقرار العرب للمبادرة السعودية التي أصبح اسمها المبادرة العربية للسلام والتي تضمنت حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

شهدت القمة حلحلة في ملف العلاقات العراقية الكويتية والعلاقات

العراقية السعودية، إذ دخل ولي العهد السعودي ونائب الرئيس العراقي، عزة إبراهيم الدوري، إلى قاعة المؤتمر معا وتبادلا المصافحة والقبلات. وتضمن البيان الختامي فقرة خاصة عن «الإرهاب».

• مؤتمر شرم الشيخ ٢٠٠٣م

عقدت القمة في ١ آذار/ مارس، أي إنها عقدت قبل موعدها الدوري في ٢٧ آذار/ مارس.

تصاعدت وتيرة التهديدات الأمريكية للعراق، واضطر العرب لتقديم قمتهم لإعلان موقف موحد رافض للحرب المنفردة التي تسعى إليها أمريكا وبريطانيا. ورغم ذلك شهدت القمة تلاسنا حادا بين الرئيس الليبي معمر القذافي، وولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز.

شهدت القمة تباينا واضحا فيما يخص مبادرة الإمارات التي اقترحت تنحّي الرئيس العراقي الراحل، صدام حسين، من السلطة، وكانت سببا بعد ذلك في أزمة عميقة بين الإمارات وأمين عام الجامعة عمرو موسى.

بعد (١٨) عشر يوما، شنت أمريكا حربها على العراق وأسقطت نظام صدام حسين.

• قمة تونس ٢٠٠٤م

عقد المؤتمر في ٢٢ أيار/ مايو، بعد أن كان من المفروض عقدها في ٢٩ آذار/ مارس، لكنها ألغيت قبل ذلك التاريخ بيومين، وأعلن وزير الخارجية التونسي تأجيلها.

وكان قد سقط النظام العراقي، واحتلت بغداد، وطرحت أمريكا مشروعها الإصلاحي للشرق الأوسط، وشعرت دول عربية كبرى بعدم الرضا عن هذا المشروع في حين أصرت دول أخرى على أن يتبنى العرب هذا المشروع في قمة تونس، ومنها الأردن وتونس، فيما عارضت ذلك مصر والسعودية وسوريا التي شكلت فيما بينها محور (دمشق القاهرة الرياض).

وشهد العام السابق للقمة أيضا عمليات اغتيال للقادة الفلسطينيين، على رأسهم الشيخ احمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، وتقرر أن يحضر وفد يمثل حماس والجهاد الإسلامي في الوفد الفلسطيني الرسمي، إلا أن أمريكا لم يرقها ذلك.

• قمة الجزائر ٢٠٠٥م

عقدت القمة في ٢٢ آذار/ مارس. وكان قد توفي الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤م.

واغتيل قبل خمسة أسابيع من انعقاد القمة رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان السابق، والشخصية اللبنانية الأقرب للمملكة العربية السعودية، وقد اضطربت الأوضاع في لبنان، وقدمت حكومة الرئيس عمر كرامي استقالتها بعد أسبوعين من حادثة الاغتيال، وسارعت جهات لبنانية على رأسها نجل رفيق الحريري، سعد الحريري، إلى اتهام سوريا باغتيال والده، مما أدى إلى بروز صدع كبير في العلاقات السورية اللبنانية، وتهاوي محور (دمشق الرياض القاهرة).

ورافق القمة إشكال آخر هو مبادرة أردنية تهدف للتطبيع مع إسرائيل قبل الانسحاب حسب ما ورد في المبادرة العربية عام ٢٠٠٢م، وساندها مصر والمغرب، فيما تولت سوريا والجزائر والسودان إجهاض المبادرة، وجعلها تنساق مع المبادرة العربية.

كما أجهض اقتراح الجزائر بتدوير منصب أمين عام الجامعة العربية، بعد أن كاد يتسبب بخلافات عميقة.

وعمل الرئيس محمود عباس على إجهاض اقتراح الكويت بتقديم السلطة الفلسطينية تقريرا وافيا وشاملا عن الأموال التي تصرفها عن طريق صندوقي القدس والأقصى.

وظهر في القمة خلاف واضح بين مصر وسوريا حول تفسير القرار رقم (١٥٥٩).

استطاعت قمة الجزائر إدخال ثلاثة تعديلات مهمة على ميثاق جامعة الدول العربية لأول مرة منذ (٦٠) عاماً. ووافقت على إنشاء برلمان عربي انتقالي، كمرحلة انتقالية نحو قيام برلمان عربي دائم. ووافقت القمة على إنشاء هيئة متابعة لتنفيذ القرارات والالتزامات. وطلبت القمة من الأمين العام تشكيل لجان متخصصة للنظر في مشروعي محكمة العدل العربية ومجلس الأمن العربي لعرضها على القمة المقبلة بالسودان.

• قمة الخرطوم ٢٠٠٦م

عقدت في موعدها الدوري في ٢٨ آذار/ مارس. وكان قد توفي

الملك فهد في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٥م.

وجرت قبل أسبوع فقط من انعقاد القمة انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وفازت حركة حماس بغالبية المقاعد في ظل مفاجأة إقليمية ودولية، ورفض أمريكي وإسرائيلي لنتائج الانتخابات.

وتصاعدت الأزمة بين سوريا ولبنان، بعد أن خرجت القوات السورية من لبنان، كما انهار محور (دمشق القاهرة الرياض) تماما، وتعرضت سوريا لضغوط دولية وعربية قوية.

وشكلت في لبنان حكومة برئاسة فؤاد السنيورة حظيت بدعم أمريكي وسعودي ومصري وأردني، فيما توقفت الاتصالات الرسمية برئيس الجمهورية أميل لحود الذي حظي بدعم سوري.

وظهرت مشكلة دارفور وتباينت المواقف حيالها.

وسبقت القمة مظاهرات عربية وإسلامية حاشدة منددة بالرسوم المسيئة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم التي نشرت في الصحف الدنمركية.

واختلف الرئيس اللبناني أميل لحود مع رئيس الحكومة فؤاد السنيورة حول فقرة في مشروع القرار العربي، حول لبنان تنص على دعم غير محدود لـــ«حزب الله».

أراد السنيورة أن تحذف العبارة المتعلقة بالدعم غير المحدود لـــ«حزب الله» في بند القرار بعنوان «تضامن مع لبنان». ووقف لحود ضد طلب السنيورة وعلا صوته. ثم تبادل الرجلان كلمات حادة.

وحصل نقاش ساخن بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس

السوري بشار الأسد؛ إذ اعترضت سورية على الإشارة إلى «خارطة الطريق» في مشروع القرار، لكن الوفد الفلسطيني، مدعوماً من مصر، تمسك بالنص على خارطة الطريق في مشروع القرار.

• قمة الرياض ٢٠٠٧م

عقدت في موعدها الدوري ٢٨ آذار/ مارس. وكانت السعودية قد اعتذرت عن استضافة القمة إبان قمة الخرطوم، وتقرر عقد القمة في شرم الشيخ، إلا أن السعودية عادت واستضافت القمة.

شنت إسرائيل قبل تسعة أشهر من انعقادها عدوانا واسعا على لبنان بعد قيام حزب الله بأسر جنديين إسرائيليين. وانقسم العرب، واعتبرت السعودية والأردن ومصر أن ما حدث هو مغامرة غير محسوبة، وحمّلوا حزب الله مسؤولية تلك الحرب.

وشهدت القمة خلافا داخليا لبنانيا حادا بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، بحيث بدا الوفد اللبناني وفدين وليس وفدا واحدا.

شهد العام السابق للقمة حصارا دوليا على الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية، كما تأزمت العلاقات الفلسطينية- الفلسطينية (حماس وفتح)، ووصلت إلى حد المواجهات المسلحة وسقوط قتلى من الجهتين، مما أدى إلى تدخل المملكة العربية السعودية والملك عبد الله بن عبد العزيز شخصيا لجمع الفرقاء الفلسطينيين في مكة، والوصول إلى اتفاق مكة (حكومة الوحدة الفلسطينية).

وقبيل القمة دعت وزيرة الخارجية الأمريكية، كونداليزا رايس، الزعماء العرب إلى تعديل مبادرتهم للسلام لتصبح مقبولة من الجانب الإسرائيلي.

وبعدها ظهرت ملامح موقف سعودي يؤيد الموقف الأمريكي، وصرح وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل،: «يُتوقع منا مراعاة المستجدات الجديدة، التي تتطلب إضافات وتطورات حول كل ما هو مطروح أمام قادتنا من قضايا ومشكلات، وحتى تنسجم قراراتنا مع كل ما هو مُلح وجديد».

وحمّلت القمة إسرائيل المسؤولية الكاملة عن العدوان الذي تعرض له لبنان خلال صيف ٢٠٠٦م ونتائجه. وأكدت على إدانة الإرهاب الدولي والذي تشارك الدول العربية في مكافحته بفاعلية، وعلى أهمية وضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، والتأكيد على تمسك جميع الدول العربية بمبادرة السلام العربية كما أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ بكامل عناصرها دون تعديل.

• قمة دمشق ٢٠٠٨م

عقدت في موعدها الدوري في ٢٩ آذار/ مارس في ظروف عربية ودولية صعبة، فعلى الصعيد الفلسطيني انتهت الأمور في حزيران ٢٠٠٧ إلى سيطرة حماس على قطاع غزة، وقيام الرئيس محمود عباس بتشكيل حكومة برئاسة سلام فياض لم تعترف بها حماس، فصار هناك حكومتان فلسطينيتان، واحدة في غزة برئاسة رئيس حكومة الوحدة

الوطنية إسماعيل هنية، وواحدة في رام الله برئاسة سلام فياض، وانقسم العرب على ضوء ذلك الانقسام. واعتبر الرئيس عباس ما جرى انقلابا على الشرعية الفلسطينية، واتهم سوريا وإيران بتدبير ذلك الانقلاب، وسانده في هذا الرأي مجموعة من الدول العربية.

في ٢٠٠٧/١١/٢٤م انتهت ولاية الرئيس اللبناني أميل لحود، وغادر القصر الرئاسي تاركا البلاد في فراغ دستوري، ودخل لبنان مرحلة تأزيم جديدة، ودخل العرب أيضا في أزمة عميقة لا تقل عن أزمة لبنان الداخلية، حيث تبادل العرب الاتهامات في عرقلة جهود التوصل إلى رئيس توافقي في لبنان.

وصلت الخلافات التي كانت سوريا طرفا بارزا فيها حدا وصل إلى محاولات تأجيل القمة أو نقلها من دمشق.

لعبت حكومة فؤاد السنيورة، التي كانت تحكم لبنان بغياب رئيس له، دوراً في شحن الأجواء ضد دمشق، وأعلن رئيس الأكثرية في لبنان سعد الحريري أنه لا قمة عربية بدون رئيس لبنان.

فشلت المبادرة العربية بخصوص لبنان، وحمّلت السعودية ومصر سوريا مسؤولية ذلك الفشل، وأصبح تأجيل القمة أو نقلها قاب قوسين أو أدنى كخطوة عقابية ضد دمشق.

مع دخول شهر آذار شنت قوات الاحتلال الصهيوني عدوانا واسعا على قطاع غزة، بعد أن كانت منعت عنه الغذاء والدواء والوقود، وأغرقت غزة في الظلام، وسقط في ذلك العدوان مئات الشهداء

الفلسطينيين، وغصت المدن العربية بمئات الآلاف من المتظاهرين الذين طالبوا العرب بموقف موحد.

واضطر وزراء الخارجية العرب للاجتماع لتدارس الموقف في غزة. وكان من الصعب إثارة موضوع لبنان، مما مهد الطريق للقمة العربية في دمشق وفي موعدها.

ورغم انعقاد القمة في موعدها إلا أن الحضور عكس الخلافات العربية العميقة؛ إذ ترأس وفد السعودية والأردن رئيسا بعثة البلدين لدى الجامعة العربية، فيما ترأس الوفد المصري وزير دولة، وتغيب لبنان عن القمة.

ثانياً: طبيعة الحضور وحجمه

- **قمة عمان**

حضرها خمسة عشر رئيس دولة، وأربعة نواب رئيس دولة، ورئيس وزراء واحد، ونائب رئيس وزراء واحد، ووزير خارجية واحد.

- **قمة بيروت**

حضرها عشرة رؤساء دولة، وأحد عشر من كبار المسؤولين يمثلون دولهم.

- **قمة شرم الشيخ**

حضرها أربعة عشر رئيس دولة، وسبعة من كبار المسؤولين يمثلون دولهم.

- **قمة تونس**

حضرها ثلاثة عشر رئيس دولة، وثلاث رؤساء وزارات، ونائب رئيس وزراء واحد، وثلاثة وزراء خارجية، وعضوي مجلس حكم (العراق والصومال).

- **قمة الجزائر**

حضرها ثلاثة عشر رئيس دولة، ونائبا رئيس دولة، ورئيسا وزارة، ونائب رئيس وزراء واحد، وثلاثة وزراء خارجية، وعضو مجلس الاتحاد الإماراتي.

- **قمة الخرطوم**

حضرها سبعة عشر رئيس دولة، ونائب رئيس دولة واحد، وأربعة من كبار المسؤولين يمثلون بلادهم.

- **قمة الرياض**

حضرها ثمانية عشر رئيس دولة، ونائب رئيس دولة واحد، ورئيس وزراء واحد، ورئيس وزراء واحد، ونائب رئيس وزراء واحد، وغاب عنها رئيس ليبيا.

- **قمة دمشق**

حضرها أحد عشر رئيس دولة، ونائبا رئيس دولة، ونائبا رئيس وزراء، ووزير خارجية واحد، وثلاثة مندوبين من جامعة الدول العربية، ووزير واحد، وممثل شخصي لملك المغرب، وغاب لبنان عن القمة.

ثالثاً: عدد مشاريع القرارات ونوعيتها

• عدد مشاريع قمة عمان ٢٠٠١م

(١٢) مشروعا فيما يخص القضية الفلسطينية.

(٢) مشروعان فيما يخص المقاطعة الإسرائيلية.

(٣) مشاريع فيما يخص العلاقات العربية- العربية.

(١) مشروع لدارسة أفكار القذافي.

(٧) مشاريع بخصوص القضية اللبنانية.

(٣) مشاريع بخصوص الصومال.

(٨) مشاريع بخصوص جزر القمر.

(١٣) مشروعا بخصوص جزر الإمارات الثلاث.

(٦) بخصوص السودان ورفع العقوبات عنه.

(١٢) مشروعا بخصوص ليبيا وقضية لوكربي.

(٦) مشاريع بخصوص التعاون العربي الأفريقي.

(٨) مشاريع بخصوص العلاقات الاقتصادية والبينية (قرار موسع بخصوص منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و الاتحاد الجمركى، والاستثمار، والطاقة، عقد مؤتمر اقتصادي عربي، التعاون العربي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

(١) مشروع قرار حول حقوق الطفل العربي و وقرار وثيقة الإطار العربي لحقوق الطفل.

(١) مشروع حول تعيين عمرو موسى أمينا عاما للجامعة العربية.

(١) مشروع حول اقتراح آليات لتطوير آليات العمل العربي المشترك.

• عدد مشاريع قرارات قمة بيروت ٢٠٠٢م

(١٠) مشاريع قرارات بخصوص القضية الفلسطينية (٤ للدعم الاقتصادي).

(٧) مشاريع بخصوص لبنان.

(٥) مشاريع بخصوص الجولان المحتل.

(٦) مشاريع بخصوص الحالة بين العراق والكويت والحصار على العراق والتهديدات ضده.

(١٠) مشاريع بخصوص جزر الإمارات الثلاث.

(١١) مشروعا بخصوص ليبيا وقضية لوكربي.

(٧) مشاريع بخصوص السودان.

(٤) مشاريع بخصوص الصومالز

(٥) مشاريع بخصوص جزر القمر.

(١) مشروع قرار بخصوص مكافحة الإرهاب (١١ بندا).

(١) مشروع قرار نهرا دجلة والفرات (٨ بنود).

(١) مشروع قرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (٥ بنود).

(١) مشروع قرار تطوير قطاع النقل في الدول العربية.

(١) مشروع قرار تحرير النقل الجوي بين الدول العربية.

(١) مشروع قرار استكمال الربط الكهربائي (٤ بنود).

(١) مشروع قرار دعم السياحة العربية البينية.

(١) مشروع قرار توفير الحماية الدولية لأطفال فلسطين.
(١) مشروع قرار حقوق الطفل العربي.
(١) مشروع قرار معالجة ظاهرة الفقر في الوطن العربي.
(١) مشروع قرار خطة إعلامية عاجلة لدعم القضية الفلسطينية.

- **عدد مشاريع قرارات قمة شرم الشيخ ٢٠٠٣/٣/١م**

(١٠) مشاريع قرارات بخصوص القضية العراقية (رفض الحرب ورفض المشاركة في أي عدوان على العراق).
(٢) بخصوص الحالة بين العراق والكويت.
(١٢) مشروعا قرار بخصوص القضية الفلسطينية.
(٧) مشاريع بخصوص دعم الصومال

- **عدد مشاريع قرارات قمة تونس ٢٠٠٤**

(٢٠) مشروعا قرار بخصوص القضية الفلسطينية (٦ حول المبادرة، ١٤ حول تطورات القضية الفلسطينية، و٥ للدعم المالي).
(٩) مشاريع بخصوص الجولان المحتل.
(٥) مشاريع بخصوص رفض قانون محاسبة سوريا والتهديدات ضدها.
(٦) مشاريع بخصوص لبنان.
(١١) مشروعا بخصوص القضية العراقية (إدانة جرائم نظام صدام ضد الإنسانية).
(١٠) مشاريع بخصوص جزر الإمارات.
(٧) مشاريع بخصوص ليبيا وقضية لوكربي.

(٩) مشاريع بخصوص التضامن مع السودان.
(٨) مشاريع بخصوص دعم جمهورية الصومال.
(٤) مشاريع بخصوص جزر القمر.
(١) مشروع تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان (الموافقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان).
(١) مشروع قرار بخصوص عقد قمة عربية مع دول أمريكا الجنوبية في البرازيل.
(١) مشروع قرار بخصوص منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (٥ بنود).
(١) مشروع قرار بخصوص البيئة والتنمية المستدامة (٦ بنود).
(١) مشروع قرار بخصوص دعم الاقتصاد الفلسطيني (٤ بنود).
(١) مشروع قرار بخصوص قطاع النقل العربي ومقترحات لرفع كفاءة حركة النقل البيني.
(١) مشروع قرار بخصوص ملف الصناعة العربية.
(١) مشروع قرار بخصوص دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشروعات الاقتصادية القومية.
(١) مشروع قرار بخصوص حقوق الطفل العربي.
(١) مشروع قرار بخصوص تطوير عمل المنظمات والمجالس العربية المتخصصة.
(١) مشروع قرار بخصوص تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
(١) مشروع قرار بخصوص العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة ٢٠٠٤–٢٠١٣م.

(١) مشروع قرار بخصوص الاستراتيجية العربية لمكافحة الفقر.

• عدد مشاريع قرارات قمة الجزائر ٢٠٠٥م

(١) مشروع قرار بخصوص تعديلات على ميثاق جامعة الدول العربية.

(١) مشروع قرار بخصوص إنشاء البرلمان العربي.

(١) مشروع قرار بخصوص تطوير عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(١) مشروع قرار بخصوص تطوير عمل المنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة.

(١) مشروع قرار بخصوص دراسة أفكار القذافي في قمة عمان ٢٠٠١م.

(٣٥) مشروعا قرار بخصوص القضية الفلسطينية (٨ بخصوص التأكيد على المبادرة العربية ومرجعيات السلام، ٣ بخصوص تفعيل المبادرة العربية، ١٥ بخصوص تطورات القضية الفلسطينية، ٩ بخصوص الدعم المالي للسلطة).

(٩) مشاريع بخصوص الجولان السوري المحتل.

(٨) مشاريع بخصوص القضية اللبنانية.

(١٢) مشروعا بخصوص الوضع في العراق.

(١١) مشروعا بخصوص جزر الإمارات المحتلة.

(٦) مشاريع بخصوص ليبيا ومعالجة الأضرار المترتبة على نزاع لوكربي.

(٥) مشاريع بخصوص رفض العقوبات الأمريكية على سوريا.

(١١) مشروعا بخصوص دعم السلام والتنمية في السودان (٧ منها بخصوص دارفور).

(١٤) مشروعا بخصوص دعم جمهورية الصومال.
(٧) مشاريع بخصوص جزر القمر.
(١٠) مشاريع بخصوص التعاون العربي الإفريقي.
(٣) مشاريع بخصوص إصلاح الأمم المتحدة.
(٢) مشروعان بخصوص توسيع مجلس الأمن الدولي (دعم مطالبة مصر بمقعد دائم).
(١) مشروع قرار بخصوص منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
(١) مشروع قرار بخصوص تطوير النقل فيما بين الدول العربية.
(١) مشروع قرار بخصوص تطوير القطاع السياحي العربي.
(١) مشروع قرار بخصوص الربط الكهربائي العربي.
(١) مشروع قرار بخصوص الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
(١) مشروع قرار بخصوص التمنية المستدامة.
(١) مشروع قرار بخصوص التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي العربي.
(١) مشروع قرار بخصوص إستراتيجية التنمية الصناعية العربية.
(١) مشروع قرار بخصوص تفعيل الاتفاقية الموحدة لانتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية.
(١) مشروع قرار بخصوص الدراسة حول «المؤسسات المالية العربية ودعم مشاريع التنمية في الدول العربية».
(١) مشروع قرار بخصوص الإستراتيجية العربية للأسرة.

(١) مشروع قرار بخصوص آلية التنسيق بين الأجهزة العربية المعنية بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ.

(١) مشروع قرار بخصوص إنشاء قمر صناعي عربي لمراقبة كوكب الأرض.

• عدد مشاريع قرارات قمة الخرطوم ٢٠٠٦م

(١) مشروع قرار بخصوص تثبيت عمرو موسى أمينا عاما للجامعة.

(١) مشروع قرار بخصوص قمة عربية تشاورية تعقد بين القمتين.

(١) مشروع قرار بخصوص المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية الخاصة بنظام التصويت.

(١) مشروع قرار بخصوص النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي.

(١) مشروع قرار بخصوص تطوير عمل المنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة.

(١) مشروع قرار بخصوص البرلمان العربي الانتقالي.

(١) مشروع قرار بخصوص دراسة أفكار القذافي في قمة عمان ٢٠٠١م.

(٣١) مشروعا قرار بخصوص القضية الفلسطينية (٥ بخصوص تفعيل المبادرة العربية للسلام).

(١٣) مشروعا بخصوص تطورات القضية الفلسطينية، و ١٣ دعم موازنة السلطة وصمود الشعب الفلسطيني).

(١٠) مشاريع بخصوص الجولان السوري المحتل.

(٩) مشاريع بخصوص القضية اللبنانية.

(١٦) مشروعا بخصوص الوضع في العراق.

(١٠) مشاريع بخصوص جزر الإمارات المحتلة من إيران.
(٣) مشاريع بخصوص ليبيا ومعالجة الأضرار المترتبة على نزاع لوكربي.
(٤) مشاريع بخصوص رفض العقوبات الأمريكية أحادية الجانب على سوريا.
(١٣) مشروعا بخصوص دعم السلام والتنمية في السودان.
(١) مشروع بخصوص بيان جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية.
(١٤) مشروعا بخصوص الصومال.
(١٠) مشاريع بخصوص جزر القمر.
(١١) مشروعا بخصوص التعاون العربي الأفريقي.
(١) مشروع قرار بخصوص التعاون العربي الأوروبي.
(١) مشروع قرار بخصوص التعاون العربي الصيني.
(١) مشروع قرار بخصوص التعاون العربي مع الأمريكيتين.
(١) مشروع قرار بخصوص منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
(١) مشروع قرار بخصوص واقع السياحة في الدول العربية ومتطلبات تنشيطها ومقترحات تطويرها.
(١) مشروع قرار بخصوص المرفق البيئي العربي.
(١) مشروع قرار بخصوص تطوير التعليم في العالم العربي.
(١) مشروع قرار بخصوص دعم وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي في الدول العربية

(١) مشروع قرار بخصوص ميثاق أخلاق وضوابط العمل الاجتماعي.
(١) مشروع قرار بخصوص وباء أنفلونزا الطيور.
(١) مشروع قرار بخصوص الوضع المالي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

• عدد مشاريع قرارات قمة الرياض ٢٠٠٧م

(١) مشروع قرار بخصوص قمة عربية تشاورية تعقد بين القمتين.
(١) مشروع قرار بخصوص الدعوة لعقد قمة عربية تخصص لمناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.
(١) مشروع قرار بخصوص الأمن القومي العربي.
(٢٧) مشروعا قرار بخصوص القضية الفلسطينية (٤ تفعيل المبادرة العربية، ٥ بخصوص دعم حكومة الوحدة الوطنية، ٨ بخصوص تطورات القضية الفلسطينية، ٧ بخصوص دعم المؤسسات وتأهيل الكوادر ودعم موازنة السلطة، ٣ بخصوص إدراج إسرائيل للقدس على قائمتها في اليونسكو).
(١٠) مشاريع بخصوص الجولان السوري المحتل.
(١٦) مشروعا بخصوص القضية اللبنانية.
(١٣) مشروعا بخصوص الوضع في العراق.
(١٠) مشاريع بخصوص جزر الإمارات المحتلة.
(٣) مشاريع بخصوص ليبيا ومعالجة الأضرار المترتبة على نزاع لوكربي.

(٥) مشاريع قرارات بخصوص رفض العقوبات الأمريكية أحادية الجانب على سوريا.

(١٣) مشروعا بخصوص دعم السلام والتنمية في السودان.

(١٢) مشروعا بخصوص دعم جمهورية الصومال.

(٩) مشاريع بخصوص دعم جزر القمر.

(١) مشروع قرار بخصوص بلورة موقف عربي موحد لاتخاذ خطوات عملية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

(١) مشروع قرار بخصوص تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية.

(١) مشروع قرار بخصوص وضع برنامج جماعي عربي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

(١) مشروع قرار بخصوص الإرهاب الدولي وسبل مكافحته.

(١٠) مشاريع قرارات بخصوص التعاون العربي الأفريقي.

(٤) مشاريع قرارات بخصوص التعاون العربي الأوروبي.

(٥) مشاريع قرارات بخصوص التعاون العربي الصيني.

(٣) مشاريع قرارات بخصوص التعاون العربي مع دول أمريكا الجنوبية.

(١) مشروع قرار بخصوص دعم الحضارات.

(١) مشروع قرار بخصوص وضع خطة عربية نموذجية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان ٢٠١٤م- للفترة ٢٠٠٩م.

(١) مشروع قرار بخصوص إقامة الاتحاد الجمركي.

(١) مشروع قرار بخصوص استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة.
(١) مشروع قرار بخصوص تطوير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي.
(١) مشروع قرار بخصوص المشروع العربي لتحسين جودة المرافق الصحية.
(١) مشروع قرار بخصوص متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
(١) مشروع قرار بخصوص تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.
(١) مشروع قرار بخصوص النقل بين الدول العربية.
(١) مشروع قرار بخصوص الربط الكهربائي بين الدول العربية.
(١) مشروع قرار بخصوص السياحة العربية.
(١) مشروع قرار بخصوص تطوير ودعم الاقتصاد الفلسطيني وإعادة تأهيله.
(١) مشروع قرار بخصوص الوضع المالي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- **مشاريع قرارات قمة دمشق ٢٠٠٨م**

(٥) مشاريع قرارات حول الأمن القومي العربي و تفعيل مجلس السلم والأمن العربي.
(٣) مشاريع بخصوص العلاقات العربية العربية و التأكيد على ضرورة تسوية الخلافات العربية العربية وتعزيز التضامن العربي.

(٧) مشاريع بخصوص مبادرة السلام العربية تحفظت ليبيا عليها.

(١١) مشروعا بخصوص تطورات القضية الفلسطينية (استمرار دعم منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات الجارية حول قضايا الوضع النهائي. التأكيد على قدسية وعروبة القدس. التأكيد على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية. بذل المساعي لدى المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب. الإدانة الشديدة للجرائم الوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية في قطاع غزة. احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس، واحترام المؤسسات الشرعية للسلطة الوطنية الفلسطينية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك المجلس التشريعي والمطالبة بعودة الوضع في قطاع غزة إلى ما كان عليه قبل أحداث منتصف شهر يونيو/ حزيران لعام ٢٠٠٧، وعودة المؤسسات الشرعية لممارسة مهامها، لتهيئة الظروف لانطلاق الحوار الوطني وتحقيق المصالحة الوطنية، والتأكيد على وحدة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. إدانة استمرار إسرائيل لحصارها المفروض على قطاع غزة).

(٦) مشاريع بخصوص دعم الاقتصاد الفلسطيني.

(٥) مشاريع بخصوص دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني.

(١٢) مشروعا بخصوص الجولان العربي السوري المحتل.

(١٤) مشروعا بخصوص التضامن مع لبنان ودعمه (توجيه التحية لصمود لبنان ومقاومته الباسلة. التأكيد على دعم الحكومة اللبنانية في التصدي للجماعات الإرهابية. التأكيد على دعم لبنان في حقه السيادي في ممارسة خياراته السياسية ضمن الأصول والمؤسسات الدستورية آخذاً بالاعتبار حقه في إقامة علاقات مع الدول الشقيقة والصديقة على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال، ولمصالحه الوطنية، وحسن الجوار والمساواة والندية، كما يؤكد مجدداً على حق الدولة اللبنانية في حماية حدودها ومراقبتها من كل الاختراقات والتعديات، بما في ذلك تسريب السلاح. التأكيد على قيام المحكمة ذات الطابع الدولي من أجل الكشف عن الحقيقة في اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، بعيداً عن الانتقام والتسييس). التأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

(٤) مشاريع بخصوص المبادرة العربية لحل الأزمة اللبنانية.

(١٤) مشروعا بخصوص تطورات الوضع في العراق (احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته العربية الإسلامية. تحقيق الاستقرار في العراق وتجاوز الأزمة الراهنة يتطلب حلاً امنياً وسياسياً متوازياً. تأكيد احترام إرادة الشعب العراقي بكافة مكوناته في تقرير مستقبله السياسي. تحقيق العملية السياسية

بما يضمن مشاركة كاملة لمختلف مكونات الشعب العراقي. مواجهة النعرات الطائفية والعمل على إزالتها نهائياً. الإسراع في إجراء المراجعة الدستورية للمواد الخلافية في الدستور. التأكيد على المواطنة والمساواة فيها كأساس لبناء العراق الجديد. الحرص على توزيع ثروة العراق بصورة عادلة على كل مناطق العراق. قيام الحكومة بحل مختلف الميليشيات في العراق دون استثناء. تسريع بناء وتأهيل القوات العسكرية والأمنية العراقية على أسس وطنية ومهنية وصولاً إلى خروج القوات الأجنبية كافة من العراق. التأكيد على أهمية قيام دول الجوار للعراق بدور فاعل لمساعدته في تعزيز الأمن والاستقرار. الإدانة مجدداً للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تمت أثناء احتلال دولة الكويت.

(٦) مشاريع بخصوص أوضاع المهجرين العراقيين في الدول العربية المضيفة (التأكيد على خطورة تفاقم أزمة المهجرين العراقيين في الدول العربية المضيفة وعلى أن حل هذه الأزمة يكمن في سرعة العودة الطوعية والآمنة للمهجرين إلى وطنهم، ودعوة الدول العربية إلى الإسراع في تقديم المساعدات العاجلة في الحساب الخاص الذي فتحته الأمانة العامة لدعم المهجرين العراقيين في الدول العربية المضيفة).

(٤) مشاريع بخصوص نقل اللاجئين الفلسطينيين من الحدود العراقية إلى السودان (مناشدة كافة الدول العربية تقديم الدعم المادي

بالمساهمة في تكلفة نقل وتوفير مستلزمات الإقامة والرعاية لهؤلاء اللاجئين بالسودان).

(١١) مشروعا بخصوص جزر الإمارات الثلاث المحتلة (التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملـــة على جزرها الثلاث. استنكار استمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر الثلاث. إدانة بناء منشآت سكنية لتوطين الإيرانيين. إدانة المناورات العسكرية التي تشمل الجزر الثلاث المحتلة. الإعراب عن الأمل في أن تعيد الجمهورية الإسلامية الإيرانية النظر في موقفها الرافض لإيجاد حل سلمي لقضية الجزر، إما من خلال المفاوضات الجادة والمباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

(٤) مشاريع بخصوص معالجة الأضرار والإجراءات المترتبة عن النزاع حول قضية لوكربي.

(٥) مشاريع بخصوص رفض العقوبات الأمريكية أحادية الجانب المفروضة على سوريا (رفض قانون ما يسمى «محاسبة سورية «. التضامن التام مع الجمهورية العربية السورية. الطلب من الولايات المتحدة إعادة النظر بهذا القانون الذي يشكل انحيازاً سافراً لإسرائيل. التأكيد على العلاقات الأخوية التاريخية بين لبنان وسورية على قاعدة الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال).

(١١) مشروعا بخصوص دعم السلام والتنمية والوحدة في جمهورية

السودان (٦ مشاريع قرارات بخصوص دارفور، ٤ مشاريع قرارات بخصوص الأوضاع في جنوب السودان، ومشروع قرار بخصوص اتفاق سلام شرق السودان).

(١١) مشروعا قرار بخصوص دعم جمهورية الصومال (الترحيب بتوجهات الحكومة الصومالية الهادفة إلى إجراء حوار مع المعارضة الصومالية في الداخل والخارج. الطلب من الأطراف الصومالية التخلي عن العنف. دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإدانة أي عمليات عسكرية تستهدفها. دعم طلب الاتحاد الأفريقي نشر قوات الأمم المتحدة لتحل محل القوات الأفريقية في اقرب الآجال. دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم مختلف أشكال الدعم للحكومة الصومالية لتمكينها من بناء مؤسسات الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية الشاملة).

(١٦) مشروعا قرار بخصوص دعم جمهورية القمر المتحدة.

(١) مشروع قرار بخصوص بلورة موقف عربي موحد لاتخاذ خطوات عملية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية (تكليف مجلس الجامعة على المستوى الوزاري باستكمال دراسة الموضوع واقتراح الإجراءات والآليات المناسبة ورفع تقرير متكامل بشأنه إلى الدورة القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة).

(٥) مشاريع بخصوص تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية (الترحيب بإعلان بعض الدول العربية عن وضع برامج وطنية لاستخدام التقنيات النووية السلمية. حث الدول العربية التي لم تنضم بعد على الانضمام إلى الهيئة العربية للطاقة الذرية. من أجل وضع برنامج جماعي عربي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

(١٠) مشاريع بخصوص الإرهاب الدولي وسبل مكافحته (التأكيد مجدداً على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره ومهما كانت دوافعه ومبرراته، ورفض الخلط بين الإرهاب والدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو إلى إعلاء قيم التسامح ونبذ الإرهاب والتطرف. ضرورة العمل على معالجة جذور الإرهاب وإزالة العوامل التي تغذيه وخاصة من خلال القضاء على بؤر التوتر وازدواجية المعايير في تطبيق الشرعية الدولية ووضع حد للاحتلال الأجنبي والظلم والاعتداء على حقوق الإنسان وكرامته. مواصلة التنسيق العربي في الأمم المتحدة من أجل عقد دورة خاصة للجمعية العامة أو عقد مؤتمر دولي تنظمه الأمم المتحدة والإسراع في إعداد اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة حول الإرهاب تضمن تعريفاً محدداً للإرهاب متفقاً عليه دولياً يأخذ في الاعتبار أن قتل المدنيين الأبرياء لا تقره الشرائع السماوية ولا المواثيق الدولية مع التمييز بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال والعدوان).

(١٣) مشروعا قرار بخصوص التعاون العربي الأفريقي.
(٧) مشاريع بخصوص التعاون العربي الأوروبي.
(٣) مشاريع بخصوص منتدى التعاون العربي التركي.
(٥) مشاريع بخصوص التعاون العربي مع جمهورية الصين الشعبية.
(٦) مشاريع بخصوص التعاون العربي مع الأمريكتين.
(٢) بخصوص وضع خطة عربية نموذجية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٤م (الترحيب بمبادرة الجمهورية التونسية بتقديم الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان (٢٠٠٩- ٢٠١٤م)، واعتمادها بصيغتها المرفقة).
(١) مشروع قرار حول العقد العربي للشباب (٢٠٠٨- ٢٠١٧م) (الترحيب باقتراح لسورية تخصيص عقد للشباب العرب يبدأ من العام ٢٠٠٨- ٢٠١٧م، وتكليف الأمانة العامة بعرض المشروع المرفق على الجهات المعنية لإعداده في صيغته النهائية).
(١) مشروع قرار بخصوص مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة (الموافقة على مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، والطلب من الأمانة العامة إحالة المشروع إلى كافة الجهات المعنية والمؤسسات ذات الصلة في الدول الأعضاء لدراسته من جميع جوانبه واقتراح آليات تنفيذه).
(١) مشروع قرار بخصوص إنشاء نظام أقمار اصطناعية عربي لمراقبة كوكب الأرض (اعتماد الدراسة الأولية بشأن إنشاء نظام أقمار

اصطناعية عربي لمراقبة كوكب الأرض.و تشكيل لجنة مفتوحة العضوية من خبراء الدول العربية برئاسة الجزائر لإعداد الدراسة التنفيذية لإنشاء النظام).

(١) مشروع قرار بخصوص الإطار العام للاستراتيجية السياحية العربية.

(١) مشروع قرار بخصوص الإستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات- بناء مجتمع المعلومات حتى ٢٠١٢م.

(١) مشروع قرار بخصوص اعتماد خطة تطوير التعليم في الوطن العربي.

(١) مشروع قرار بخصوص المشروع العربي لتحسين جودة المؤسسات الصحية.

(١) مشروع قرار بخصوص دعم المؤسسات التعليمية في جمهورية الصومال.

(١) مشروع قرار بخصوص الوضع المالي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

رابعاً: أبرز ما تضمنه خطاب الدول المضيفة

- **مضامين خطاب الملك عبد الله الثاني في قمة عمان ٢٠٠١م**
  - أول قمة تعقد وفق نظام انعقاد القمة الدوري سنويا
  - الخلافات العربية وضعف الأمة العربية وضرورة تجاوز ذلك والتضامن العربي
  - القضية الفلسطينية وضرورة الوقوف مع الشعب الفلسطيني ودعمه لإقامة دولته على أرضه وعاصمتها القدس
  - الوقوف مع سوريا ولبنان لاستعادة أراضيهما المحتلة
  - الوقوف مع العراق ورفع الحصار عنه

- **مضامين خطاب الرئيس المصري في قمة شرم الشيخ ٢٠٠٣م**
  - وحدة الصف والموقف، والتفرقة بين الأهداف الاستراتيجية العليا التي لا تحتمل الخلاف، وتلك التي يجوز فيها تنوع
  - **قضية العراق:**
    - قلق بالغ من تصعيد الأحداث
    - ضرورة الاحتكام إلى الشرعية الدولية
    - الإشادة بموقف العراق بقبوله بالقرارات الدولية ومطالبته بالاستمرار على هذا الموقف
    - عدم تغليب أصوات الحرب وإتاحة الفرصة للعراق لإثبات صدقه
    - المطالبة بشرق أوسط دون أسلحة دمار شامل

- **القضية الفلسطينية:**

- استمرار الوضع القائم من حصار وتجويع سيولد أخطارا بالغة لأمن المنطقة واستقرارها.

- **مضامين خطاب زين العابدين بن علي في قمة تونس ٢٠٠٤م**
  - السلام خيار استراتيجي في الشرق الأوسط
  - ضرورة تنفيذ خارطة الطريق في فلسطين المحتلة
  - السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط
  - دعم مطالب سوريا ولبنان باستعادة أراضيهما المحتلة
  - ضرورة استعادة العراق لسيادته
  - الحرية وحقوق الإنسان في الدول العربية
  - الإصلاح في الدول العربية
  - مكانة المرأة في المجتمعات العربية
  - محاربة التطرف والعنف والإرهاب
  - دعم منطقة التجارة الحرة العربية

- **مضامين خطاب عبد العزيز بوتفليقة في قمة الجزائر ٢٠٠٥م**
  - تحليل للواقع العربي واعتراف بالتقصير
  - العولمة والتهديدات الثقافية الخارجية
  - الإرهاب وما يفرضه من تحديات على العالم العربي
  - الدعوة لتوثيق الأواصر مع قوى السلام والتقدم في العالم
  - الإصلاح الداخلي والديمقراطية

- التأكيد على مسألة العروبة والإسلام
- تحميل إسرائيل مسؤولية عرقلة السلام
- التأكيد على المبادرة العربية للسلام
- إصلاح العلاقات العربية العربية
- دعم وحدة العراق والسودان والصومال وجزر القمر، ودعم الإمارات فيما يتعلق بالجزر الثلاث.
- جذور الإرهاب ليست فقط في الفقر والحرمان وإنما في مشاكل إقليمية ودولية كمشكلة الشرق الأوسط وأفغانستان
- استنكار الدعايات المسيئة للعرب والمسلمين
- دعم التعاون العربي الأفريقي

• مضامين خطاب الرئيس السوداني عمر حسن البشير في قمة الخرطوم ٢٠٠٦م

- التذكير بقمة العام ١٩٦٧ في الخرطوم التي التأمت عقب هزيمة حزيران، وخرجت باللاءات الثلاث (لا للصلح، لا للتفاوض، لا للاعتراف). وقال «لتكن هذه القمة هي قمة لاءات ونعمات ثلاثة». وحدد لاءاته الجديدة بـــ: لا لإنكار كائن من كان للخيار الديمقراطي لأهل فلسطين، ولا لمعاقبة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقه في اختيار من يحكم، ولا للرضوخ أو الاستكانة لعبث إسرائيل بكل عهد قطعته أمام العالم، وكل وثيقة مهرها بإرادتها، وكل التزام تعهدت به». أما نعم التي طرحها البشير فهي «أولاً لإكمال بناء مؤسساتنا العربية، وثانيا للتكامل

الاقتصادي العربي، وثالثاً لإحلال البحث العلمي المكان الذي يستحق في مجتمعاتنا كتوجه استراتيجي».

- الدعوة لنشاط عربي نووي سلمي
- اتهام الولايات المتحدة بازدواجية المعايير.

- **مضامين خطاب الملك عبد الله بن عبد العزيز قمة الرياض ٢٠٠٧م**

- القضية الفلسطينية: الإشادة باتفاق مكة بين فتح وحماس، وضرورة رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني.
- القضية العراقية: تراق الدماء بين الإخوة، في ظل احتلال أجنبي غير مشروع، وطائفية بغيضة تهدد بحرب أهلية.
- لبنان: يقف الوطن مشلولا عن الحركة، وتتحول شوارعه إلى فنادق وتوشك الفتنة أن تكشر عن أنيابها
- السودان يعاني من تدخلات خارجية، والصومال من حرب أهلية
- حديث مطول عن أسباب هذه الأزمات (خلافاتنا الدائمة، ورفضنا الأخذ بأسباب الوحدة)، وحديث صريح عن التقصير العربي (اللوم الحقيقي يقع علينا نحن قادة الأمة العربية)
- دعوة لإعادة الثقة بين الزعماء العرب.

- **مضامين خطاب بشار الأسد قمة دمشق ٢٠٠٨م**

- العالم العربي في قلب الخطر
- التأكيد على أهمية السلام، وان لا سلام بدون استعادة كامل الحقوق العربية

- الدعوة لمراجعة مضامين الخيارات الاستراتيجية العربية والبحث عن موقف متوازن يوائم بين متطلبات السلام العادل والشامل، وتوفير الحد الأدنى من عناصر الصمود والمقاومة
- الأولوية للحوار بين الفلسطينيين وإعادة اللحمة بينهم، ودعم المبادرة اليمنية للمصالحة الفلسطينية
- القلق على لبنان، والتأكيد على استقلاله وسيادته واستقراره، ومفتاح الحل بيد اللبنانيين أنفسهم، وأي حل يقوم على التوافق الوطني مقبول
- التأكيد على وحدة العراق وعلى المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقلال الكامل وخروج المحتل، والتأكيد على الهوية والانتماء العربيين للعراق
- وحدة السودان ورفض التدخلات الخارجية بشؤونه الداخلية
- دول الجوار وضرورة حل المشكلات بينها بالحوار
- التفريق بين المقاومة المشروعة والإرهاب، واعتبار الإرهاب الإسرائيلي أبشع أنواع الإرهاب
- تطرق بسيط للعلاقات الاقتصادية والثقافية والتربوية البينية
- المضي في عملية الإصلاح الداخلي الذي يلبي الطموحات الوطنية وينسجم مع ثقافتنا
- رفض التدخل في الشؤون الداخلية العربية

ملاحظة: خطاب الرئيس اللبناني أميل لحود في قمة بيروت غير متوفر

خامساً: القضية الفلسطينية في بيانات القمم العربية

• قمة عمان ٢٠٠١م

استعرض القادة الوضع الخطير الذي يعيشه الشعب الفلسطيني جراء العدوان الواسع النطاق الذي تشنه قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

ويحيى القادة باعتزاز كبير صمود الشعب الفلسطيني، وانتفاضته الباسلة. ويعلن القادة وقوفهم إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله البطولي ودعم انتفاضته وحقه المشروع في مقاومة الاحتلال حتى تتحقق مطالبه الوطنية العادلة المتمثلة في حق العودة، وفى تقرير المصير ، وفى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس .

ويطالب القادة مجلس الأمن محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا مجازر وجرائم في حق المواطنين العرب في جميع الأراضي العربية المحتلة وخارجها.

تكليف المجلس الأعلى لصندوقي الأقصى وانتفاضة القدس بصرف المبلغ الإضافي المطلوب لدعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية.

ويرحب القادة بقرار المجلس الأعلى لصندوقي الأقصى وانتفاضة القدس الاستجابة العاجلة لدعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بصرف مبلغ (١٥) مليون دولار من القرض الحسن الذي اعتمده بقيمة (٦٠)

مليون دولار ، بناء على اقتراح تقدمت به المملكة العربية السعودية.

وبالنظر للظروف المالية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، يكلفون المجلس الأعلى للصندوقين الاستجابة لطلب السلطة الوطنية الفلسطينية بصرف المبلغ الإضافي المطلوب والبالغ (١٨٠) مليون دولار لدعم ميزانية السلطة للأشهر الستة القادمة.

الترحيب بتخصيص جمهورية العراق مبلغ مليار يورو لتأمين احتياجات الشعب الفلسطيني.

كما يرحب القادة بتخصيص جمهورية العراق مبلغ مليار يورو من مبيعاته النفطية المصدرة بموجب مذكرة التفاهم لتأمين احتياجات الشعب الفلسطيني.

قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفارتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل.

التمسك بالسلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط ومبدأ الأرض مقابل السلام.

يحمّل القادةُ إسرائيلَ المسؤولية القانونية الكاملة عن وجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتهجيرهم، ويؤكدون رفضهم للخطط والمحاولات الرامية إلى توطين هؤلاء اللاجئين خارج ديارهم، كما يؤكدون على تحميل إسرائيل مسئولية تعويض الدول العربية المضيفة عما تحملته هذه الدول من أعباء مالية نيابة عن المجتمع الدولي، جراء استضافتها لهؤلاء اللاجئين.

مواصلة تعليق مشاركة الدول العربية في المفاوضات المتعددة

الأطراف واستمرار وقف خطوات التعاون الاقتصادي وأنشطته كافة مع إسرائيل.

ويؤكد القادة على قرارهم في قمة القاهرة غير العادية لعام ٢٠٠٠م، القاضي بالتصدي الحازم لمحاولات إسرائيل التغلغل في العالم العربي تحت أي مسمى، والتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل، ويحملونها مسئولية الخطوات والقرارات التي تتخذ في صدد العلاقات معها من قبل الدول العربية، بما في ذلك إلغاؤها. كما يطالبون بتفعيل المقاطعة العربية ضد إسرائيل من خلال انتظام عقد مؤتمرات المقاطعة الدورية التي يدعو إليها المكتب الرئيس للمقاطعة بهدف منع التعامل مع إسرائيل تطبيقا لأحكام المقاطعة.

كما يرفضون محاولات إسرائيل إلصاق تهمة الإرهاب بالدول العربية التي تقوم بواجب المقاومة الوطنية المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها.

يؤكد القادة على دعم لبنان لاستكمال تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي حتى الحدود المعترف بها دولياً بما في ذلك مزارع شبعا، ويشيدون بدور المقاومة اللبنانية الباسلة وبالصمود اللبناني الرائع الذي أدى إلى تحقيق اندحار القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان وبقاعه الغربي، ويطالبون بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، ويؤيدون حق لبنان ومقاومته في تحريرهم بشتى الوسائل المشروعة.

• قمة بيروت ٢٠٠٢م

يحمّل القادة العرب إسرائيل المسؤولية الكاملة لعدوانها ولممارساتها

الوحشية على الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وما أحدثته من دمار وخسائر في البنية الأساسية للمدن والقرى والمخيمات والمؤسسات والاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويؤكدون على ضرورة إلزام إسرائيل بمسؤولية التعويض عن جميع هذه الأضرار والخسائر.

ويحيّي القادة العرب باعتزاز كبير الصمود الرائع للشعب العربي الفلسطيني، وانتفاضته الباسلة، وقيادته الشرعية والوطنية وعلى رأسها الرئيس ياسر عرفات.

ويقررون دعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بمبلغ إجمالي قدره (٣٣٠) مليون دولار بواقع (٥٥) مليـــون دولار شهرياً، ولمدة ستة أشهر، ابتداء من ٢٠٠٢/٤/١م، قابلة للتجديد التلقائي كل ستة أشهر أخرى، طالما استمر العدوان الإسرائيلي واستمر احتياج السلطة الوطنية الفلسطينية لهذا الدعم،على أن تكون جملة هذه المبالغ منحة لا ترد، كما يقررون أن تقدم الدول العربية دعماً إضافيا قدره (١٥٠) مليون دولار توجه لصندوقي الأقصى والانتفاضة.

تتمسك الدول العربية بالسلام العادل والشامل كهدف وخيار استراتيجي.

يؤكد القادة مجدداً على قراراتهم السابقة المتعلقة بتمسكهم بالسلام العادل والشامل، كهدف وخيار استراتيجي، يتحقق في ظل تنفيذ الشرعية الدولية، ويطالبون إسرائيل استئناف مفاوضات السلام على جميع المسارات استناداً لقرارات مجلس الأمن بما في ذلك القرارات

٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥، وقرار الجمعية العامة ١٩٤، ولمرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام .

ويؤكدون أن السلام الشامل والعادل لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية التي تحتلها، ولا سيما من الجولان العربي السوري المحتل حتى خط الرابع من يونيو / حزيران ١٩٦٧، ومن الأراضي اللبنانية التي مازالت تحت الاحتلال بما في ذلك مزارع شبعا، وتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بجميع حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وتأمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين، استناداً لقرارات الشرعية الدولية ولمبادئ القانون الدولي بما فيها قرار الجمعية العامة ١٩٤، والإفراج عن المعتقلين والمخطوفين العرب من السجون الإسرائيلية كافة.

ويقرّون حق العودة ورفض الخطط والمحاولات الرامية إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج ديارهم

ويجدّد القادة التأكيد على ما جاء في قرارات القمة العربية في عمان عام ١٩٨٠، وبغداد عام ١٩٩٠، والقاهرة عام ٢٠٠٠ بشأن قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس، أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل.

ويؤكد القادة، في ضوء انتكاسة عملية السلام، التزامهم بالتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل، وتفعيل نشاط مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل، حتى تستجيب لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، ومرجعية

مؤتمر مدريد للسلام، والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة كافة حتى خطوط الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧م.

ويؤكدون حق الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني والشعب السوري في مقاومة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، باعتبار ذلك حقاً مشروعاً تكفله الشرائع والمواثيق الدولية، ويرفضون الخلط بين هذا الحق المشروع في مقاومة الاحتلال وبين إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية.

ويؤكدون على أن أي تحريف في مفهوم الإرهاب ليشمل المقاومة العربية للاحتلال الإسرائيلي يشكل غطاءً غير شرعي لاستمرار الاحتلال وإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل على حساب الحقوق العربية، وقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

وإذ يعتبرون أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا ترتبط بجنس أو دين أو وطن، يؤكدون رفضهم التام لمحاولات بعض الأوساط ربط ظاهرة الإرهاب بالإسلام والعرب.

• قمة شرم الشيخ ٢٠٠٣م

يقرر المؤتمر توجيه تحية إجلال وإكبار لصمود الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية والوطنية، وعلى رأسها الرئيس ياسر عرفات، في وجه العدوان الإسرائيلي المستمر والمتصاعد والهادف إلى النيل من حقوقه ومقدراته ومقدساته وقيادته الوطنية، والتأكيد مجدداً على مواصلة كل أشكال الدعم السياسي والمعنوي والمادي للشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة ومقاومته المشروعة ضد الاحتلال.

واعتبار ما تقوم به إسرائيل من عدوان شامل ومخطط على الشعب الفلسطيني وسلطته ومؤسساته الوطنية يرمى إلى إنهاء عملية السلام في الشرق الأوسط برمتها، تتحمل إسرائيل وحدها كامل المسؤولية عن ذلك.

وتأكيد حق الشعب الفلسطيني المشروع في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه، والعمل وفقا للشرعية الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة للدفاع عن النفس إزاء الممارسات العدوانية التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني

والتأكيد على عروبة القدس ورفض كافة الإجراءات الإسرائيلية لتهويدها واعتبار ما تقوم به إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال

وتأكيد تمسك الدول العربية بمبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية في بيروت ٢٠٠٢ التي تتضمن أسس الحل السلمي العادل والشامل في المنطقة ، وتحميل إسرائيل مسؤولية فشل جهود السلام.

ويؤكد القادة العرب أن ذلك يتحقق بانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية التي تحتلها بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل حتى خط الرابع من يونيو / حزيران ١٩٦٧، ومن الأراضي اللبنانية التي مازالت تحت الاحتلال بما في ذلك مزارع شبعا، وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بجميع حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وتأمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والإفراج عن المعتقلين والمخطوفين العرب

من السجون الإسرائيلية كافة.

ويقررون تجديد الالتزام العربي بالدعم المالي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لستة أشهر قادمة تبدأ من أول إبريل / نيسان ٢٠٠٣، وتجديدها تلقائياً على نفس الأسس التي أقرتها قمة بيروت طالما استمر العدوان الإسرائيلي.

• قمة تونس ٢٠٠٤م

يقرر القادة العرب الالتزام بمبادرة السلام العربية واعتبارها المشروع العربي لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، ورفض المواقف التي تتعارض معها ومع قواعد الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام التي جاءت في الخطابين المتبادلين بين رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الأمريكي، بما في ذلك تلك التي تستبق نتائج المفاوضات حول مسائل الوضع النهائي. وفي هذا السياق يؤكد القادة على أن عملية السلام كل لا يتجزأ وقامت على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد، وبناء عليه فإنه لا يحق لأي جهة مهما كانت أن تجري أي تعديل على أي من المرجعيات التي قامت عليها العملية السلمية لغايات التنصل من التزاماتها أو التراجع عنها، وعما وقعت عليه من اتفاقيات. ويكلف القادة لجنة مبادرة السلام العربية على المستوى الوزاري والأمين العام مباشرة العمل فور انتهاء أعمال القمة لتنفيذ خطة تحرك على الساحة الدولية بغية تفعيل هذه المبادرة وحشد التأييد الدولي لها في المنتديات الدولية.

ويوجه القادة تحية إجلال وإكبار لمواصلة الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية الوطنية، وعلى رأسها الرئيس ياسر عرفات، في صمودهم وتصديهم الشجاع للعدوان الإسرائيلي المستمر والمتصاعد، وفي نضالهم المشروع من أجل الحصول على حقوقهم الوطنية في تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، ويؤكدون مجددًا على مواصلة كل أشكال الدعم السياسي والمعنوي والمادي للشعب الفلسطيني في مقاومته المشروع للاحتلال.

ويؤكد القادة أن الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني ورئيسه الأخ ياسر عرفات، الرئيس المنتخب والشرعي للشعب الفلسطيني، لا يخدم المسيرة السلمية بل يضر بها، في الوقت الذي وافقت فيه القيادة الفلسطينية على التوجه بإيجابية نحو السلام والتزامها بكافة المبادرات التي أقرتها الدول الراعية لعملية السلام وتمسكها بمبادرة السلام العربية وخارطة الطريق المنبثقة عن اللجنة الرباعية. ويقرر القادة التحرك على المستويات كافة لرفع هذا الحصار في إطار خطة عربية، ويطلبون من اللجنة الرباعية والإدارة الأمريكية والاتحاد الأوربي الضغط على إسرائيل لاتخاذ خطوات عملية وفعّالة، للسماح له بالتنقل بحرية تامة.

ويؤكد القادة على أن عملية السلام قد قامت على أساس من الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى ذلك فإنه لا يحق لأي جهة مهما كانت أن تجري أي تعديل على أي من المرجعيات التي قامت عليها العملية

السلمية لغايات التنصل من التزاماتها أو التراجع عما وقعت عليه من اتفاقيات. وانطلاقًا من المبادئ الإنسانية للحضارة العربية الإسلامية التي تحترم حقوق الكافة دون تمييز وفي أوقات السلم والحرب وتعامل الجميع على أساس من احترام الذات الإنسانية، فإن القادة يدينون جميع العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية والعمليات التي تستهدف المدنيين دون تمييز، وكذلك العمليات التي تستهدف القيادات الفلسطينية والتي لا تخلف إلا العنف والعنف المضاد باعتبارها لن تؤدي إلى إقامة السلام الذي تحتاج إليه المنطقة.

ويطالب القادة الرئيس الأمريكي بالالتزام بما ورد في رؤيته لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة بجانب إسرائيل، والالتزام بمرجعيات عملية السلام المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأي الأرض مقابل السلام وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، واعتبار أن كل ما يتصل بالوضع النهائي يتم التفاوض عليه بين الطرفين دون أي شروط أو وعود مسبقة. كما ينوّهون بما تم من جهود واتصالات عربية، وفي هذا الصدد أخذ القادة علمًا بما جاء في الرسائل والتأكيدات الأمريكية المعلنة بشأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستبق نتائج مفاوضات الوضع النهائي. كما أخذ القادة علمًا بالاتصالات الجارية والرسائل المتبادلة التي تمت بين عدد من الملوك والرؤساء والقادة العرب والإدارة الأمريكية وآخرها الرسالة التي تلقاها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة

الأردنية الهاشمية. ويدعو القادة الإدارة الأمريكية إلى الالتزام بما جاء بهذه الرسائل والتأكيدات.

ويؤكد القادة على أن أي تعديل أو مساس بمرجعيات عملية السلام يعتبر استباقًا غير مقبول لنتائج المفاوضات وانتهاكًا للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، والتوصل إلى حل عادل يتفق عليه لمشكلة اللاجئين وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ ورفض كل أشكال التوطين في البلدان العربية. ويؤكد القادة على أن أي انسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة يجب أن يكون شاملاً وناجزًا من جميع هذه الأراضي ومنهيًا لاحتلالها، وأن يتم تحت إشراف دولي وبالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية. ويدعو القادة اللجنة الرباعية لاستئناف العمل الجاد من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط على أساس مبادرة السلام العربية وخطة خريطة الطريق، ويدعون كذلك إلى العمل من أجل تحقيق التزام إسرائيل بوقف ممارساتها العسكرية العدوانية، وبما يحقق وقف إطلاق نار متبادل ومتزامن تحت رقابة دولية ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المنتخب ياسر عرفات. كما يؤكد القادة على التزام الدول العربية بمواصلة دعم السلطة الوطنية الفلسطينية حتى تتمكن من الصمود في تحمل أعباء واستحقاقات المرحلة المقبلة وما يترتب عليها، وتقديم كافة أشكال الدعم السياسي والمادي والمعنوي لتحقيق ذلك، ويطالبون الدول والمنظمات الدولية المعنية بعدم الاعتراف

أو التعامل مع أي ضمانات أو وعود يترتب عليها الانتقاص من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومكافأة الاحتلال الإسرائيلي.

كما يؤكد القادة إدانتهم لإرهاب الدولة الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية ومؤسستها العسكرية والمتمثل بسياسة العقاب الجماعي وتدمير البنية التحتية وغيرها في الأراضي الفلسطينية واستمرار القتل العمد واغتيال القيادات والتوسع في الاعتقالات واحتجاز الآلاف من المواطنين الفلسطينيين. ويطالب القادة المجتمع الدولي وبشكل خاص مجلس الأمن وأعضاءه الدائمين والجمعية العامة العمل الفوري لوقف مثل هذه الجرائم والمجازر التي ترتكب يوميًّا بحق المدنيين الفلسطينيين العزل، والعمل على إلزام إسرائيل بوقف فوري ومتبادل لإطلاق النار بإشراف دولي وتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ويؤكدون ضرورة تنفيذ بنود الإعلان الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ الصادر في ٥-١٢-٢٠٠١م.

ويؤكد القادة على عروبة القدس وعدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية لضمها وتهويدها وتغيير طبيعتها وتركيبتها السكانية والجغرافية، ويدينون إقامة الحائط العنصري المسمى «غلاف القدس» والذي يستهدف تقطيع أوصال القدس وعزل سكانها الفلسطينيين عن امتدادهم الطبيعي في الضفة الغربية. كما يدينون استمرار الحفريات الإسرائيلية التي تهدد الأماكن المقدسة.

ويؤكد القادة ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً

يتفق عليه وفقًا لقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، ويعبرون عن رفضهم محاولات التوطين بجميع أشكاله والذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

ويدعو القادة المجتمع الدولي بذل جهوده من أجل وقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، لا سيما قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لعام ١٩٨٠ الذي يؤكد عدم شرعية الاستيطان وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة.

ويدين القادة العدوان الإسرائيلي المستمر والمتصاعد على الشعب الفلسطيني وسلطته وما يخلفه من ضحايا جسيمة في الأرواح، وخسائر فادحة للاقتصاد الفلسطيني، ويؤكدون أهمية الالتزام بسداد مساهمات الدول الأعضاء في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية. وقرر القادة استمرار دعم السلطة الوطنية الفلسطينية لستة أشهر أخرى ابتداء من ١-٤-٢٠٠٤.

سادساً: عبارات جديدة بشأن العراق بعد احتلاله

يدين القادة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي اقترفها النظام السابق أثناء احتلاله لدولة الكويت وطمس الحقائق المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا دول ثالثة الذين تم العثور على عدد من رفاتهم قتلى في المقابر الجماعية في العراق، ويعربون عن عميق التعازي لأسر الضحايا الذين جرى التعرف على رفاتهم والقلق لمحنة أولئك الذين لا يزال مكان وجودهم مجهولاً، والمطالبة بمواصلة الجهود المبذولة للكشف عن مصير أولئك الأسرى والمفقودين، ويؤيدون إحالة مرتكبي هذه الجرائم من أعضاء النظام السابق إلى محكمة عراقية وفقًا للقانون العراقي وعدم توفير ملاذ آمن لهم.

• قمة الجزائر ٢٠٠٥م

يجدد القادة الالتزام بمبادرة السلام العربية باعتبارها المشروع العربي لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، ورفض المواقف والممارسات التي تتعارض معها ومع قواعد الشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها لعملية السلام. وفي هذا السياق يؤكد القادة أن عملية السلام كل لا يتجزأ وتقوم علي أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد، ولا يحق لأي جهة مهما كانت أن تجري أي تعديل علي أي من المرجعيات التي قامت عليها

العملية السلمية لغايات التنصل من التزاماتها أو التراجع عنها، وعما وقعت عليه من اتفاقيات. ويكلف القادة لجنة مبادرة السلام العربية علي المستوي الوزاري والأمين العام المباشرة علي الفور في تنفيذ خطة التحرك علي الساحة الدولية لتفعيل المبادرة واستصدار قرار من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة بتبني مبادرة السلام العربية كإطار للحل السلمي، والعمل علي عقد اجتماع مشترك مع اللجنة الرباعية لاتخاذ الخطوات اللازمة لدفع مسيرة تسوية النزاع العربي الإسرائيلي.

ويؤكد القادة أن تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي يجب أن تقوم علي أسس الشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام وعدم جواز الاستيلاء علي الأرض بالقوة ومرجعية مؤتمر مدريد، وبما يؤدي إلي إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة عاصمتها القدس الشريف. ويعتبر القادة أن أي تعديل أو مساس بهذه المرجعيات استباقا غير مقبول لنتائج المفاوضات وانتهاكا للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وإذ يؤكد القادة التزامهم بمبادرة السلام العربية، يدعون اللجنة الرباعية لاستئناف العمل الجاد من أجل تحقيق السلام العادل والشامل علي أساس هذه المبادرة وكذلك خطة خارطة الطريق. وفي هذا السياق يشددون على أن أي انسحاب أحادي الجانب من المناطق الفلسطينية يجب أن يكون جزءا من خطة خارطة الطريق وانسجاما مع تفاهمات شرم الشيخ وخطوة لتحقيق الانسحاب الكامل إلي خطوط ١٩٦٧ تحت إشراف دولي.

ويؤكد القادة على أهمية أن تمتنع كافة الدول والمنظمات الدولية عن الاعتراف أو التعامل مع أي ضمانات أو وعود يترتب عليها الانتقاص من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويطلب القادة من هذه الدول والمنظمات إدانة إقامة حائط الفصل الذي يهدد بإحداث عملية تهجير جديدة ويهدد كذلك من فرص قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ويطلبون من الدول والمنظمات الدولية العمل علي وقف بناء حائط الفصل وإزالة الأجزاء التي تم بناؤها والتعويض عن الأضرار الناتجة عن هذا الحائط طبقا للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ولقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتنفيذ القرارات الدولية التي تؤكد عدم شرعية الاستيطان وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة.

ويؤكد القادة أهمية تنفيذ بنود الإعلان الصادر عن مؤتمر الدول والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٥، يدعون إلي تطبيق بنود الاتفاقية علي الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتوفير الحماية الدولية لهم.

ويؤكد القادة على عروبة القدس وعدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية لضمها وتهويدها وتغيير طبيعتها وتركيبتها السكانية والجغرافية، وإدانة الحائط المسمي غلاف القدس الذي يستهدف تقطيع أوصال القدس وعزل سكانها الفلسطينيين عن امتدادهم الطبيعي في الضفة الغربية، وكذلك إدانة الحفريات التي تهدد أساس المسجد الأقصى ومحاولات تطبيق ما يسمي بقانون أملاك الغائبين.

ويطالب القادة الدول والمنظمات الدولية تمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من ممارسة سلطاتها علي الأراضي الفلسطينية التي سيتم الانسحاب منها وفق خارطة الطريق وفق إطار جدول زمني محدد وبشكل متوازن وتقديم كافة أشكال المساعدة لدعم قدرتها في السيطرة علي حدودها وإدارة شئونها وبناء قدرتها وإعادة الإعمار والتأهيل.

ويوجه القادة تحية إجلال وإكبار للشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية والوطنية علي الموقف المتكاتف والمتآزر في أعقاب رحيل الزعيم ياسر عرفات ويؤكدون التزام الدول العربية بمواصلة دعم السلطة الفلسطينية سياسيا وماديا ومعنويا حتى تتمكن من الصمود وتحمل أعباء واستحقاقات المرحلة المقبلة.

ويوجه القادة الشكر للدول الأعضاء التي أوفت بكامل التزاماتها أو بجزء منها، في صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس والدعم الإضافي ودعم الموازنة ويحثون الدول الأخرى على الإسراع في سداد الالتزامات المستحقة عليها، كما يوجهون الشكر للصناديق والمؤسسات المالية والاقتصادية العربية ومنظمات العمل العربي المشترك لدورها في تقديم العون المالي والفني والمؤسسي ودعوتها إلي الاستمرار في ذلك كما يثمنون جهود الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية في استقطاب العون العربي وترشيد استخداماته ويدعوهما إلي الإسراع في إنجاز استراتيجية تطوير وضمان تدفق العون العربي، كما يتوجهون بالشكر للدول الأعضاء التي سارعت إلي فتح أسواقها أمام المنتجات الفلسطينية

وإعفاءها من الرسوم والجمارك والضرائب ذات الأثر المماثل، ويدعون الدول الأخرى إلي الإسراع في القيام بذلك.

عبارات جديدة بشأن لبنان:

يساند القادة حق لبنان السيادي في ممارسة خياراته السياسية ضمن الأصول والمؤسسات الدستورية ودعم قراراته الحرة في إقامة وتعزيز علاقاته مع سائر الدول العربية أخذا في الاعتبار العلاقات التاريخية والخاصة بين لبنان وسوريا، كما يؤكدون دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للبنان ورفض كافة الضغوط التي يتعرض لها.

بشأن العراق:

يدين القادة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي اقترفها النظام السابق أثناء احتلاله دولة الكويت وطمس الحقائق المتعلقة بالأسري والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الذين تم العثور علي عدد من رفاتهم في المقابر الجماعية في العراق، ويعبرون عن عميق التعازي لأسر الضحايا الذين جري التعرف علي رفاتهم والقلق لمحنة أولئك الذين لا يزال مكان وجودهم مجهولا، ويطالبون بمواصلة الجهود المبذولة للكشف عن مصير أولئك الأسري والمفقودين ويؤيدون إحالة مرتكبي هذه الجرائم من أعضاء النظام السابق إلي محكمة عراقية وفقا للقانون العراقي وعدم توفير ملاذ آمن لهم.

• قمة الخرطوم ٢٠٠٦م

يؤكد القادة العرب مجدداً على مركزية قضية فلسطين وعلى الخيار

العربي لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، ويجددون تمسكهم بالمبادرة العربية للسلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢ لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ويؤكدون مجدداً على أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من يونيو –حزيران ١٩٦٧، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

ويشيدون بالممارسة الديمقراطية في فلسطين ونزاهة الانتخابات التشريعية وشفافيتها، ويعربون عن تأييدهم التام للسلطة الوطنية الفلسطينية وقياداتها ومؤسساتها في سعيها للحفاظ على الوحدة الوطنية، ويدعون المجتمع الدولي إلى احترام إرادة الشعب الفلسطيني في اختيار قيادته، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية ورفض الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب.

ويطالبون بتنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار الفصل العنصري العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويؤكدون التزامهم بمواصلة تقديم الدعم المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية وفقا للآلية المقررة في قمة بيروت ٢٠٠٢م، ومواصلة الإسهام في دعم موارد صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس، تمكيناً للاقتصاد الفلسطيني وتعزيزاً لقدراته الذاتية وفك ارتهانه بالاقتصاد الإسرائيلي.

أما بشأن لبنان:

يعرب القادة العرب عن تضامنهم مع لبنان الشقيق وحقه السيادي في ممارسة خياراته السياسية ضمن المؤسسات الدستورية وتأييدهم للحوار الوطني اللبناني، وحقه الثابت والمشروع في استعادة أراضيه التي مازالت محتلة من قبل إسرائيل، ويدعون إلى كشف ومعاقبة مرتكبي جريمة الاغتيال التي ذهب ضحيتها الشهيد رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق ورفاقه.

• قمة الرياض ٢٠٠٧م

يتمسك القادة العرب بمبادرة السلام العربية كما أقرت في بيروت عام ٢٠٠٢ بكافة عناصرها.

ويدعمون السلطة الوطنية وحكومة الوحدة الوطنية ورفض التعامل مع الحصار.

ويدينون الحصار السياسي والاقتصادي والعسكري وكافة الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

ويؤكدون دعم الدول العربية للسلطة الوطنية وحكومة الوحدة الوطنية ورفض التعامل مع إجراءات الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني بكافة مظاهره.

ويؤكد القادة العرب على الدعم الكامل لاتفاق مكة والدعوة لمساندة جميع الدول العربية الرئيس محمود عباس وحكومته حكومة الوحدة الوطنية حتى تستطيع القيام بدورها في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني وتحقيق مصالحه وأهدافه الوطنية.

ويرحبون بالإعلان عن تشكيل حكومة الوحدة، معتبرين ذلك خطوة سياسية هامة نحو استئناف عملية السلام وصولاً نحو الاستقلال وإنشاء الدولة الفلسطينية المنشودة.

ويعربون عن إدانتهم للحصار السياسي والاقتصادي والعسكري وكافة الاعتداءات والإجراءات التي اتخذها إسرائيل والتي أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات وتحميل إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال مسؤولية تعويض الفلسطيني عن كل هذه الخسائر والضغط عليها للإفراج عن المستحقات الضريبية العائدة للسلطة الوطنية.

ويدعون الدول والمنظمات الدولية إلى رفع هذا الحصار فورا وتوفير الدعم لحكومة الوحدة الوطنية والاعتراف بها والتعامل معها دون تمييز وقيام الدول الأعضاء بإجراء الاتصالات اللازمة مع الأطراف الدولية المعنية في هذا الشأن.

كما يدعون المجتمع الدولي إلى استئناف مساعدته للسلطة الوطنية والشعب الفلسطيني واحترام خياره الديمقراطي والتأكيد على مسؤولية هذه الأطراف الدولية تجاه دعم شعبنا واقتصاده الوطني بما يلبي الاحتياجات التنموية والإغاثية في الأراضي الفلسطينية ويواكب

التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه السلطة الوطنية.

ويجددون التأكيد على الالتزام العربي بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي وان عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها وان السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من يونيو- حزيران ١٩٦٧ والأراضي التي لازالت محتلة في الجنوب اللبناني.

ويشددون على وجوب التوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ ورفض كافة أشكال التوطين والتأكيد على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

وحول الجهود العربية والدولية المبذولة لإحياء عملية السلام، يؤكد القادة العرب على تمسك جميع الدول العربية بمبادرة السلام العربية كما أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢م بكافة عناصرها والمستندة إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادئها لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي وإقامة السلام الشامل والعادل الذي يحقق الأمن لجميع دول المنطقة ويمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ويجددون دعوة حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول مبادرة السلام العربية واغتنام الفرصة السانحة لاستئناف عملية المفاوضات المباشرة والجدية على كافة المسارات.

ويعلنون عن تكليف اللجنة الوزارية العربية الخاصة بمبادرة السلام العربية مواصلة جهودها وتشكيل فرق عمل لإجراء الاتصالات اللازمة مع الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجلس الأمن واللجنة الرباعية والأطراف المعنية بعملية السلام من اجل استئناف عملية السلام وحشد التأييد لهذه المبادرة وبدء مفاوضات جادة على أساس المرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

كما يعلنون عن تكليف مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بمتابعة تقييم الوضع بالنسبة لجهود السلام الحالية ومدى فعاليتها وإقرار الخطوات القادمة للتحرك في ضوء هذا التقييم.

وينبهون إلى خطورة استمرار إسرائيل في تجاهل المساعي السلمية العربية والدولية وتحدي قرارات الشرعية الدولية واتخاذ إجراءات أحادية الجانب.

ويدينون أعمال الحفريات الإسرائيلية أسفل المسجد الأقصى ومحيطه، والتي تهدد بانهياره، ويدعون المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية ولاسيما منظمة اليونسكو إلى تحمل مسؤولياتها في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

ويشددون على عروبة القدس ورفض جميع الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تستهدف تهويد المدينة وضمها.

كما يؤكدون على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات

الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والتأكيد على ضرورة التصدي لمحاولات الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ إجراءات أحادية الجانب وخلق وقائع جديدة على الأرض.

ويطالبون بالضغط على إسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والذين زاد عددهم عن عشرة الألف أسير يقبعون في سجون الاحتلال بما فيهم رئيس المجلس التشريعي وبعض أعضائه وكذلك الوزراء المختطفين ومطالبته بعدم تجاهل هذه القضية تطبيقاً لقواعد وقوانين الشرعية الدولية وفي مقدمتها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

ويكلفون الأمين العام للأمم المتحدة بذل الجهود الحثيثة واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للسعي نحو الإفراج العاجل وغير المشروط عن النساء الفلسطينيات الأسيرات والأطفال في السجون الإسرائيلية وتوفير الحماية الدولية لهم وذلك تفعيلاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٠م وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة القرار ٣/٤٨ الصادر عن لجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة دورة ٤٨ في آذار/ مارس ٢٠٠٤م.

ويطالبون مجلس الأمن الدولي تحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني وإرسال مراقبين دوليين لحمايته من المجازر والعدوان المتواصل والضغط على إسرائيل للتوقف الكامل والفوري عن اعتداءاتها وعملياتها العسكرية المستمرة وانتهاكها لأحكام القانون الدولي ذات

الصلة وضرورة إلزام إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م، وكذلك بالفتوى القانونية الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري.

وفيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين في العراق، يكلف القادة العرب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمساعدة الحكومة العراقية والسلطة الوطنية الفلسطينية على إيجاد حل سريع لتوفير الحماية وسبل العيش الكريم للاجئين الفلسطينيين في العراق .

ويؤكدون على دعمهم لمؤسسات السلطة الوطنية القائمة وتعزيزاً لقدراتها واستعداداتها للقيام بمسؤولياتها في إدارة الحياة المدنية حالياً ومستقبلاً في مرحلة ما بعد الاستقلال وإنشاء الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

ويدعون الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات العربية المتخصصة بالتنسيق مع السلطة الوطنية لإجراء دراسات شاملة بهدف صياغة برامج مناسبة لاستكمال ودعم الهياكل التنظيمية والإدارية والقدرات المؤسسية والفنية اللازمة لتسيير الشؤون المدنية في المجتمع الفلسطيني ورفع مستوى الخدمات العامة وزيادة قدرة الإنتاج لدى المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية وذلك بما يتلاءم مع أولويات بناء الدولة الفلسطينية في مجالات الإنتاج والخدمات من خلال برامج ومشروعات للتعاون العربي الفلسطيني تشارك فيها أجهزة التعاون

الدولي ومؤسسات التدريب وصناديق تمويل التنمية العربية مع الاهتمام بتلبية الاحتياجات الفلسطينية في المجالات ذات الأولوية والأثر المباشر في حياة المواطن الفلسطيني.

وحول دعم موازنة السلطة الوطنية، يؤكد القادة العرب على أهمية الالتزام بسداد المساهمات المتوجبة على الدول الأعضاء في دعم موازنة السلطة الوطنية وفقاً لقرارات القمم العربية في بيروت ٢٠٠٢م وشرم الشيخ ٢٠٠٣م وتونس ٢٠٠٤م والجزائر ٢٠٠٥م والخرطوم ٢٠٠٦م.

ويقررون توجيه الشكر للدول العربية التي أوفت بالتزاماتها ومساهمتها كلياً أو جزئياً في دعم موارد صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس وفق مقررات قمة القاهرة غير العادية لعام ٢٠٠٠م وقرار قمة بيروت، ويدعون الدول التي لم تف بالتزاماتها تجاه الدعم سرعة الوفاء بهذه الالتزامات وإلى تقديم دعم إضافي لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني.

كما يوجهون الشكر للدول العربية التي أوفت بالتزاماتها في دعم موازنة السلطة الوطنية ودعوة الدول العربية الأخرى إلى الوفاء بالمتأخرات المستحقة عليها بأقصى سرعة والتأكيد على أهمية الالتزام بتنفيذ قرارات القمة العربية بشأن استمرار الدعم لموازنة السلطة الوطنية وتكليف الأمانة العامة الاستمرار في إصدار التقارير التي توضح الموقف المالي لعملية السداد وتعميمها على الدول الأعضاء.

ويدعون الدول العربية إلى الاستمرار في دعم موازنة السلطة الوطنية

وفق لما أقرته القمم العربية السابقة ولمدة سنة تبدأ من ١/ ٤/ ٢٠٠٧م.

ويوجهون الشكر والتقدير إلى الدول الصديقة والتي شكل دعمها خلال الفترة السابقة عوناً بالغ الأهمية لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية والتأكيد على أهمية استمرار هذا الدعم وزيادته.

• قمة دمشق ٢٠٠٨م

يقرر القادة العرب مواصلة تقديم كل أشكال الدعم السياسي والمادي والمعنوي للشعب الفلسطيني ومقاومته المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي وسياساته العدوانية التي تقوض حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وتأمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والإفراج عن المعتقلين والمختطفين العرب من السجون الإسرائيلية كافة، والتأكيد على وحدة الصف الفلسطيني لتمكينه من صون قضيته وحقوقه.

ويحذرون من تمادي سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سياسة الحصار وإغلاق المعابر وتصعيد الاعتداءات وبشكل خاص على قطاع غزة واعتبار هذه الجرائم الإسرائيلية جرائم حرب تستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة إزاءها ومطالبة إسرائيل- الدولة القائمة بالاحتلال- بالوقف الفوري لهذه الممارسات العدوانية ضد المدنيين وكذلك ممارساتها في القدس المحتلة، ويدعون مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته إزاء هذا الوضع، ويحثون كل الأطراف المعنية للعمل على فك الحصار وفتح المعابر لتوفير المتطلبات الإنسانية للشعب الفلسطيني.

ويدعون إلى العمل على إحلال السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط والذي يستند إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد بما يكفل استعادة الحقوق العربية وعودة اللاجئين الفلسطينيين وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس وانسحاب إسرائيل الكامل من الجولان العربي السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧م، وكذلك الانسحاب الإسرائيلي مما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة.

ويؤكدون على أن استمرار الجانب العربي في طرح مبادرة السلام العربية مرتبط ببدء تنفيذ إسرائيل التزاماتها في إطار المرجعيات الدولية لتحقيق السلام في المنطقة.

ويحثون على القيام بإجراء تقييم ومراجعة للاستراتيجية العربية وخطة التحرك إزاء مسار جهود إحياء عملية السلام تمهيداً لإقرار خطوات التحرك العربي المقبلة في ضوء هذا التقييم.

ويعربون عن الدعم والتقدير للجهود العربية وخاصةً جهود الجمهورية اليمنية بقيادة السيد الرئيس علي عبد الله صالح وللمبادرة اليمنية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية تأكيداً لوحدة الصف الوطني الفلسطيني أرضاً وشعباً وسلطة واحدة، ويؤكدون على ضرورة استمرار الجهود العربية وكذلك استمرار التنسيق مع الأمين العام لتحقيق هذا الهدف.

الخلاصات والتوصيات

ناقشت الحلقة مجموعة من المحاور المتصلة بدورية مؤسسة القمة من حيث التوجهات والمخرجات والتحديات التي تواجهها، ثم تناولت فرص تطوير المؤسسة على الصعيد العربي الداخلي والقضايا العربية العامة مع تقديم رؤى وتوصيات لتقدمها وتطور دور العرب الدولي، وأكدت الحلقة على دور القوى السياسية والقوى الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني العربية في المساهمة في إنجاحها.

في بداية الحلقة لاحظ المشاركون أنه- ومنذ ابتداء دورية القمة في عمان/ ٢٠٠٣م- لم يجر أي تقييم موضوعي للقمة ومخرجاتها، وهي في المحصلة إنجاز سياسي عربي في أن تصبح لقاءات القادة العرب دورية وثابتة بصرف النظر عن غياب بعضهم، أو تغير مستوى التمثيل، أو تكرار المضامين أو عدم تلبية طموح الشارع العربي. ولذلك ينبغي المحافظة على القمة والسعي رسميا وشعبيا من الحكومات العربية ومن مؤسسات المجتمع المدني العربي في أن تتقدم القمة في سبيل متابعة قضايا الأمة جميعها، وحلها بما يخدم العرب وأهدافهم، وبما يلبي طموح الشعوب العربية.

قدمت الحلقة بالقول: إن أهم مشكلة تواجهها مؤسسة القمة وجامعة الدول العربية أنها للأنظمة وليست للشعوب، مما يعني وجود فجوة حقيقية بين آمال الشعوب وطموحاتها وبين نتائج القمة ومخرجاتها. ومن هنا لا بد من إيجاد عقد أو ميثاق اجتماعي سياسي يفرز مؤسسات أخرى تجدد العلاقات العربية بين الدول شعوبا وحكومات، وتطور

الخطاب السياسي، أو يطور هذه المؤسسة التي أوجدها النظام العربي رغم الظروف القائمة، وأنها ليست الشيء المأمول.

وفيما يتعلق بانتظام دورية عقد القمة رأى بعض المشاركينأن هذا الانتظام إنجاز يجب احترامه والمحافظة عليه وصولا بعد ذلك إلى التقدم والتطور في الأداء والنتائج.

في حين رأى آخزون أن مؤسسة القمة- سواء كانت دورية أو غير دورية- جرّت على الأمة العربية ويلات كان يمكن تخفيفها إن لم يكن منعها. ولاحظوا أن بعد كل قمة عربية تواجه بعض الأقطار العربية مشاكل وتحديات كبيرة غير مسبوقة؛ ولذلك آن الأوان للحديث عن أشكال ومؤسسات أخرى ربما تستدرك الأخطاء، وتطور الدور العربي داخليا وخارجيا. ولا يمكن أن يحدث ذلك بشكل إيجابي إلا من خلال ديمقراطية حقيقية توصل ما تريده الشعوب العربية إلى سدة الحكم.

وفي هذا المجال أكد مشاركون أن نتاجات القمة العربية كانت سلبية على العرب شعوبا وأنظمة، وليس ما يجري في العراق ولبنان والصومال وغيره بعيدا عن هذه الحقيقة. ويلاحظ أن التأثيرات والتدخلات الخارجية على مؤسسة القمة ما زالت لاعبا رئيسا في أعمال المؤتمرات ونتائجها، في حين أن الأدوار العربية الحقيقية ضعيفة وثانوية إن لم تكن غائبة. ومن مشاكل القمة الرئيسة العجز عن تفعيل قراراتها، سواء كانت تلك القرارات سياسية أو اقتصادية أو حتى ثقافية، مما جعل المواطن العربي لا يعوِّل على القمة كثيرا، بل ويخاف من نتائجها على مستقبله ومستقبل الأمة العربية.

واستغرب بعض المشاركين سر فشل القمة في التوصل إلى نوع من الوحدة بين العرب أنظمة وشعوبا كما هو الحال في مؤسسة الاتحاد الأوروبي، وأرجعوا السبب الرئيس في ذلك إلى أن الحكومات الأوروبية تمثل شعوبها تمثيلا حقيقيا، بينما كثير من الأنظمة العربية لا يمثل الشعوب و لم يصل إلى الحكم بإرادة شعبية حرة بالضرورة؛ مما أتاح الفرصة لزيادة وزن التأثيرات الخارجية وحجمها عليها وتسبب باتساع الفجوة بين نتائج القمم وتطلعات الشعوب، وثمة خوف مشروع بأن ينتقل الأمر من مجرد العجز والضعف والفشل إلى المشاركة أحيانا في زيادة معاناة الشعوب.

من جانبهم أكد مشاركون أن القمة العربية هي الرداء المتبقي للجسم العربي الرسمي، وهي الرابط والخيط الذي ما زال يمثل خيوط العنكبوت للبيت العربي، ولذلك إذا لم تتم تقوية هذا الخيط، وإذا لم تفعَّل مؤسسة القمة العربية عبر تنفيذ القرارات والالتزام بها، وإذا لم يتحول هدف القمة من الاهتمام بالشكل إلى الاهتمام بالجوهر والمضمون، وإذا لم تستثمر الفرص المتاحة على الصعيد العربي والإقليمي والدولي سياسيا واقتصاديا وقانونيا، وإذا لم تحول اهتمامها من الخارج وشروطه إلى الداخل وهمومه، وإذا لم تنبذ الخلافات الداخلية وتحلها، إذا لم تفعل ذلك كله، فإنها ستفقد ما بقي لها من قوة محدودة وقد تنهار.

ورأوا أن مؤسسة القمة مرآة لواقع الأنظمة العربية قوة أو ضعفا، وأن ثمة أنظمة عربية تريد إفشال هذه المؤسسة حتى يتسنى لها القيام بالسياسات والممارسات التي ترغب دون ضوابط، أو أن تبتعد عنها فلا

يحاسبها أحد على أعمالها؛ خاصة أن بعض هذه الأنظمة تدّعي تدخّل الجامعة أو مؤسسة القمة بشؤونها أو بسيادتها علما أنها لا تعارض تدخل أطراف خارجية غير عربية في شؤونها الخاصة.

وأكدوا على أن النقد الموجه لهذه المؤسسة هو من قبيل الإشارة إلى مكامن القوة لتعزيزها وإلى مكامن الضعف لسدها، وليس للدعوة إلى مهاجمتها والتخلص منها. لا سيما أن بعض القمم السابقة قدّمت بعض الأعمال التي تخدم الأمة العربية، مثل إنشاء وتفعيل دور مكتب المقاطعة العربية للكيان الصهيوني.

وحول دور القوى الشعبية العربية في تفعيل مؤسسة القمة رأى بعض المشاركين أن دخول البرلمانيين العرب تحت مظلة الجامعة العربية يمثل تطورا في تمثيل الأمة العربية بشعوبها ومؤسساتها، مع أنه لا بد من وجود تنظيم من الأحزاب والمؤسسات والقوى العربية ممثلا في الجامعة، ولكن هناك تقصيرا في هذا الجانب سواء من تلك المؤسسات أو من الأنظمة.

ورأى بعضهم الآخر أن الأنظمة العربية لا تحترم أحزابها وبرلماناتها، ولا تعطيها الفرصة في البناء وفي تقوية الحكومات أمام العالم؛ فقد شاهدنا عكس ذلك في تركيا- وهي عضو في الناتو- عندما أراد حلف الناتو استخدام الأراضي التركية لضرب العراق فحوّلت الحكومة التركية الأمر إلى مجلس النواب الذي رفض ذلك، ودعم توجه الحكومة.

كما أكّدوا حالة التوافق التي تعيشها الحكومات الأوروبية مع شعوبها وأحزابها حتى المعارضة منها. ورأوا أنه لا بد من دور ضاغط إيجابي على الحكومات العربية بفتح الحوار الوطني الواسع تجاه قضايا الوطن والأمة،

وبتطوير معادلة التمثيل السياسي وتوفير المشروعية. وأشار الدكتور الشناق في هذا الصدد إلى ضرورة إعادة الثقة بين الحاكم والمحكوم.

أما فيما يتعلق بمستقبل مؤسسة القمة وسبل تطويرها فقد أجمع المشاركون على أنه إذا لم تنتبه الأنظمة العربية إلى هموم شعوبها، وإلى الاهتمام بها بعيدا عن الضغوط والإملاءات الخارجية، والسعي نحو تحقيق المصالح العربية المشتركة داخل الدول العربية على مستوى الوطن العربي وعلى مستوى كل قطر على حدة، فإن مستقبلها يؤذن بتراجع أهميتها ودورها إلى درجة فقدان الرابط العربي الأخير على ضعفه.

وفي نهاية الحلقة قدم المشاركون جملة من المقترحات يمكن أن تخدم في تحقيق أهداف الأمة العربية من القمة ودورها، وأهمها:

- ضرورة توحيد المرجعية والمنهجية العربية في عمل القمة.
- ضرورة الالتقاء على قواسم الاتفاق، وتخفيف حدة الاستقطاب على القضايا الخلافية.
- العمل على حل الخلافات الثنائية بشكل مباشر وقبل أية قمة، والسرعة تشكيل محكمة العدل العربية للبت في الخلافات حيث لزم الأمر.
- الدعوة إلى انتخاب برلمان عربي موحد بشكل مباشر من المواطنين العرب.

الدعوة إلى إنشاء منتدى للأمن القومي العربي المشترك يمثل جهة استشارية للقمة، ومرجعية لحماية الوطن العربي، وكشف التحديات التي تواجهه.

إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط

أولاً: البحوث والدراسات والندوات

- حماس والحركة الإسلامية والحوار مع النظام السياسي في الأردن/ ندوات ٥٣.
- حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق/ندوات ٥٢
- رؤى استراتيجية إسرائيلية لحرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦م ضد لبنان.
- إسرائيل ومستقبلها حتى عام ٢٠١٥م.
- السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي حتى ٢٠١٥م.
- العرب وإسرائيل، سيناريوهات الصراع العربي- الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥م.
- العرب ومقاطعة إسرائيل.
- الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني.
- آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن.
- منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي.
- انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية-الإسرائيلية.
- الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥.. ظروفها، آلياتها، نتائجها.
- تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية.
- العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية.
- الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية لجذب الاستثمار، إعلان مؤتمر فرص الاستثمار وآفاقه في الأردن.
- رؤية استراتيجية عربية لتطبيق حق العودة، إعلان مؤتمر مستقبل فلسطينيي الشتات.
- مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات.
- انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية

الاقتصادية في الأردن.
- انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي.
- الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر.
- المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات.
- الدولة الفلسطينية المستقلة.
- الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل.
- التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط.
- المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط٧.
- دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦)،ط٣.
- أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي.
- اتفاق الخليل.. نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي.
- الاستثمار في الأردن.. فرص وآفاق.
- إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي.
- أمـــن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد.
- انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني.
- الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير.
- الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة.
- الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني.
- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة (١٩٩٨-٢٠٠٢)/ (بالإنجليزية).
- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة.
- التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط.
- توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط.
- دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة.
- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥).
- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، (بالإنجليزية).
- عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني.

- في الذاكرة الإنسانية، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني (١٩٤٨-٢٠٠٠)، ط٥.
- قضية القدس ومستقبلها، في القرن الحادي والعشرين، ط٣.
- القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA).
- المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط.
- مدخلات التنمية الاقتصادية وإشكالاتها في فلسطين ٢٠٠٦-٢٠٠٨.
- مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، ط٢.
- مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.
-مستقبل السلام في الشرق الأوسط.
-مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط.
-معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية..دراسة وتحليل، ط٢.
-المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة).
-نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط.

ثانياً: التقرير الاستراتيجي

١.الصلاحيات الدستورية والقانونية الفلسطينية، ع٣٥.
٢.المأزق الأميركي في العراق..رؤى في استراتيجيات الخروج، ع٣٤.
٣.اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة، ع٣٣.
٤.صراع القيم الحضارية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ع٣٢.
٥.الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ع٣١.
٦.تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، ع٣٠.
٧.تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل، ع٢٩.

٨.الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج٢، الحرب على العراق، ع٢٨.
٩.الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج١، الحرب على أفغانستان، ع٢٧.
١٠.حلقات العصف الذهني الاستراتيجي (تداعيات الحرب الأمريكية على العراق/ مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خريطة الطريق)، ع٢٧.
١١.المحكمة الجنائية الدولية.. آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب، ع٢٥، ٢٠٠٣م.
١٢.مفهوم الإرهـــاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، ع٢٤، ٢٠٠٣م.
١٣.انتخابات الكنيست الإسرائيلي ٢٠٠٣، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية، ع٢٣، ٢٠٠٣م.
١٤.الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية، ع٢٢، ٢٠٠٢م.
١٥.الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية، ع٢١، ٢٠٠٢م.
١٦.تحولات البيئة التشريعية الدولية في ظل أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١، ع٢٠، ٢٠٠٢م.
١٧.عملية السلام في الشرق الأوسط.. الدوافع والانعكاسات (١٩٩١-٢٠٠١)، ع(١٨و١٩)، ٢٠٠٢م.
١٨.الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق، ع١٧، ٢٠٠٢م.
١٩.الأردن ورئاسة القمة العربية، التحديات والآفاق، ع١٦، ٢٠٠١م.
٢٠.انتفاضة الأقصى تعيد النظر في مستقبل الكيان الصهيوني، ع(١٤و١٥)، ٢٠٠١م.
٢١.مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، ع١٣، ٢٠٠٠م.
٢٢.الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.. مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، ع١٢، ٢٠٠٠م.
٢٣.الإمكانات النووية العربية، التحديات وآفاق المستقبل، ع(١٠و١١).

٢٤.توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك، ع(٩,٨).
٢٥.القدرات النووية الإسرائيلية، الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط، ع٧.
٢٦.توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، ع٦.
٢٧.المواجهة بين حماس والموساد، ع(٤و٥).
٢٨.نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، ع(٢و٣).
٢٩.المواجهة بين العراق وأمريكا، ع١.

ثالثاً: مجلة دراسات شرق أوسطية

مجلة فصلية محكمة، يصدرها المركز بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، وقد صدرت منها الأعداد من (١-٤١)، صدر العدد الأول منها عام ١٩٩٦م.

رابعاً: شهرية الشرق الأوسط

١.الدين والسياسة والتحولات في الوطن العربي.
٢.دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وآفاق الانتفاضة الثالثة.
٣.اتجاهات التحول في توازن القوى السياسية والاجتماعية في الديمقراطية الأردنية.
٤.نحو توافق فلسطيني لتحريم الاقتتال الداخلي.
٥.تداعيات حصار غزة وفتح معبر رفح.

This book emphasizes that participation of Arab parliament members in the Arab League would be a great advance in the representation of the people and institutions of Arab nations. Although it is necessary to represent political parties, Arab institutions and powers in the Arab League, their shortcomings and weaknesses are apparent.

It seems that if Arab regimes continue to ignore the concerns of people where they differ from the policy dictated by outside interference, and fail to pursue common Arab interests (on the Arab world level and each country level), the summit would become less significant to a degree that this last Arab connection, although weak, would be lost.

This book presents several proposals to meet the expectations of the Arab world. The most important are:

- **Unify the authority and the methods of summits.**
- **Meet in a common spirit and decrease polarization over disputes.**
- **Establish an Arab Court of Justice to solve bilateral disputes before summits.**
- **Elect a unified Arab parliament directly from the people.**
- **Found a Common Arab Forum for Security to protect the Arab world, specify the challenges it faces, and act as consultant to the summit.**

Abstract

The Role and Future of the Arab Summit Institution

This book discusses the trends, outcomes and challenges facing the Arab Summit. It explores opportunities to develop the summit with respect to local and general Arab issues. It provides visions and recommendations to develop the international role of the Arab people. The book highlights the role of political and social powers and civil institutions in the success of the Arab Summit.

Since the first summit in Amman in 2003, the Arab Summits and their outcomes have not been systematically evaluated. Generally, the perception of the summits, both in the short and long-term, is that of political achievement. This achievement endures despite the absence of some leaders, changes in the level of representation, or that they may not meet all the ambitions of the Arab people. Conversely, some experts claim that the outcomes of the Arab Summits were detrimental to both people and regimes. The conflicts in Iraq, Lebanon and Somalia are good examples of this. Another criticism is that the interference of non-member countries has played a dominant role in forming the Arab Summits' resolutions. If it exists at all, the Arab influence is weak and secondary. Experts also stress that the Arab Summits are the only remaining official connection within the Arab world. If this connection is not strengthened, it will disappear.

Contents

Preface 7

Introduction 9

Chapter one: three aspects and discussion 17

• The first aspect:
Periodical holding of the summit: challenges and trends. 19

• The second aspect:
Opportunities for developing the summit institution, and the role of Arab social and political power in the summit institution. 43

Chapter two: content analysis of the summits 2001-2008 65

Conclusion and Recommendations 137

Abstract

The Role and Future of the Arab Summit Institution

Editor
Ali Mahafdah

Monthly Middle Eastern 6

The views of the contributors does not necessarily stand

to MESC position

First Edition
Amman – 2008

Copy Rights Reserved to MESC

To order our publication:
Middle East Studies Center
P.O.Box 20543 – Amman 11118 – Jordan
Tel: ++962-6-4613451 / Fax: 4613452
E-mail: mesc@mesc.com.jo
http:// www.mesc.com.jo

and All Jordanian & Arabic Libraries

The Role and Future of the Arab Summit Institution